حوليات آداب عين شمس المجلد 52 (عدد يناير – مارس 2024)
http://www.aafu.journals.ekb.eg
(دورية علمية محكمة)
جامعة عين شمس
كلية الآداب

العلاقات الكويتية العراقية
(دراسة تاريخية لطبيعة العلاقة والأزمات الحدودية المفتعلة 1937– 2023م)

الدكتور/ نواف فلاح الحميدي العبيسان*

أكاديمي ودبلوماسي
Nawaf_1966@hotmail.com

تاريخ الاستلام: 2023/02/20
تاريخ قبول البحث: 2023/03/24
تاريخ النشر: 2024/03/30

المستخلص:

يتناول هذا البحث العلاقات الكويتية العراقية في دراسة تاريخية لأبرز الأزمات التي حدثت بين البلدين،وأسباب تلك الأزمات المفتعلة، كما سنجيب في البحث عن أسباب عدم ألتزام العراق في المعاهدات والأتفاقيات التي يوقعها، محاولين معرفة تلك الأسباب وتحليلها تحليلاً علمياً موثق بعدد من المراجع والوثائق المعتمدة.

© جميع حقوق الطبع والنشر محفوظة لحولية كلية الآداب – جامعة عين شمس 2024.

المقدمة:

نحن ليس بصدد الحديث عن دولة الكويت ككيان ووجود فهذا امر بديهي فرضته الحقيقة والواقع والوثائق والمواثيق الدولية حالها كحال العراق والبلدان الاخرى، فالكويت لها وجود موثق أبتداء من القرن السابع عشر سنتحدث عنه لاحقاً، لكننا في هذا المقام نريد التوضيح وبحث اشكالية النزاع بين العراق والكويت على بضعة كيلومترات تبرز هذه الظاهرة مع ادنى مشكلة او ازمة يعيشها العراق سواء داخلية او خارجية، فيبدأ العراق بتصدير تلك المشكلة لمكان اخر يعتقد انه الاضعف، وسنتحدث في هذا البحث عن أربع أزمات أفتعلت من قبل العراق وهي على سبيل المثال وليس الحصر، ولقد دونت في هذا البحث جزء من الصراع الحدودي بين العراق وإيران،لإن هذا الصراع انعكس على الكويت بشكل مباشر، العراق هو الطرف الأضعف امام إيران وعندما تستحوذ إيران على قطعة ارض او منفذ بحري من العراق، يتجه العراق للكويت بحثاً عن التعويض وحفظ ماء الوجه، وهو ما سنوضحه في هذا البحث.

لا تكاد تهدأ ازمة بين الكويت والعراق حتى تُفتعل أزمة جديدة هذا ديدن العلاقة بين البلدين، ولعل ما أثارني للكتابة في هذا الموضوع هو ماحدث مؤخرعندما ألغت المحكمة الاتحادية العليا اتفاقية تنظيم الملاحة البحرية في خور عبدالله والتي صدر بها قرار مجلس الامن 833 لسنة 1993م وأقرت من مجلس النواب العراقي في تاريخ 22 أغسطس 2013م وصادق عليها مجلس الوزراء العراقي ثم رئيس الجمهورية.

اربع أزمات حقيقة سنصلط الضوء عليها في البحث وسأستخدم منهج البحث التاريخي والتحليلي والنقدي حتى لايكون البحث مكرر وحتى يكون للباحث بصمة، وهي كالتالي:

الأزمة الأولى الملك غازي 1933– 1939م:

كان اول تهديد لفظي او شفوي صدر من الملك غازي ضد الكويت عام 1937م عندما طالب بضم الكويت للعراق وهو العام التالي لإنقلاب رئيس الاركان العراقي الفريق بكر صدقي 1936م، وكان يعصف في العراق خلافات كبيرة، ويقول استاذ العلوم السياسية في جامعة الموصل الدكتور محمد عزو(مقابلة مع الجزيرة نت بتاريخ 29 / 10 / 2020م): ((ان الطبقة السياسية في العراق والعسكرية وجدت في حكم الملك غازي ضعفاً شديد فوجدت الفرصة مواتية للتدخل في شؤون الحكم لمصالحها الشخصية))، ويؤيده في هذا الطرح الدكتور عبد الرزاق الحسيني في كتابه (تاريخ العراق السياسي الحديث) الطبعة السابعة 2008م حيث يشير إلى انه ومنذ وفاة الملك فيصل الاول لم تكن الحكومات مستقرة، ففي غضون 3 سنوات بين عامي 1933–1936م شكلت في العراق 6 وزارات، فكان من الطبيعي وامام تلك المشاكل وحالة الضعف ان يلجأ العراق لتصدير مشاكله للدول المجاورة.

الأزمة الثانية عبد الكريم قاسم 1958– 1963م:

أستولى عبدالكريم قاسم على حكم العراق عام 1958م بأنقلاب دموي ذهب ضحيته جميع افراد الاسرة المالكة بما فيهم الملك نفسه، ساعده في الانقلاب تنظيم الضباط الاحرار والجبهة الوطنية للاحزاب الوطنية، لكنه وبمشاركة زميله عبد السلام عارف استحوذا على جميع المناصب الرئيسية في الجمهورية الوليدة وانقلب الاثنان على زملائهم الاخرين

الذي رفضوا طريقة إدارة الثورة، ثم انقلب الرئيس عبد الكريم قاسم على نائبه عبد السلام عارف وزج به فالسجن، ويقول استاذ تاريخ العراق مؤيد الونداوي(مقابلة الجزيرة نت 8 / 2/ 2021م): ((اتضح جلياً بعدم امتلاك قاسم مشروعاً سياسياً واضحاً، ولذلك سرعان ما تخبط في السياسة الداخلية والخارجية.

الأزمة الثالثة صدام حسين 1979–2003م:

وهي الأزمة التي تحولت لكارثة، حكم صدام حسين العراق في انقلاب ابيض حيث قام بعزل الرئيس احمد حسن البكر وهو في منزله دون مقاومة تذكر، قام صدام حسين بتصفية جميع خصومه ابتداء من مذبحة قاعة الخلد ثم مذبحة الدجيل، ثم خوضه الحرب مع إيران ثمان سنوات 1980–1988م، بعد ذلك قاد حملة اطلق عليها الانفال ضد الاكراد سقط خلالها عدد كبير من القتلى من النساء والاطفال، بعد ذلك شن هجوم كيماوي على قرية حلبجة الكردية لاتزال اثاره باقية وخالدة في نفوس الشعب الكردي، ناهيك عن تصفية خصومه الشخصيين مثل وزير الدفاع حردان التكريتي ووزير الخارجية عبد الكريم الشيخلي ووزير الداخلية صالح مهدي عماش ووزير التجارة محمد عايش الحلبوسي وغيرهم كثير، جميع الاحداث السابقة ادخلت العراق في ازمات سياسية ومالية وكانت الوسيلة الوحيدة لإن يتخطى صدام حسين تلك المشاكل والازمات التي خلقها بنفسه ان يصدرها للكويت، فكانت دولة الكويت ضحيته التالية.

الأزمة الرابعة خور عبدالله 2013–2023م:

في عام 1783م حدثت معركة بحرية بين أهل الكويت وقبيلة بنو كعب حكّام عربستان في مكان يقع بين جزيرة فيلكا وجزيرة مسكان امام خور مائي يمر محاذياً لجزيرة بوبيان الكويتية وشبه جزية الفاو العراقية، وقد تعمد اهل الكويت ان تكون المعركة في هذا الموقع بسبب ضحالة المياه حتى لا تتمكن سفن بنوكعب الكبيرة من المرور بحرية عكس سفن اهل الكويت الصغيرة التي تستطيع المرور بسهولة فوق المياه الضحلة، وقد سميت هذه المعركة بأسم معركة الرقة، والرقة باللهجة الكويتية تعني مكان في البحر المياه فيه خفيفة غير عميقة إذا انحسرت عنه المياه ظهرت اليابسة، وهذا هو السبب الرئيسي الذي دعا اهل الكويت لجر خصومهم من بنوكعب لخوض المعركة في هذا المكان، وهو ما حدث فعلاً حيث تعرقلت سفن بنو كعب الكبيرة في الحركة وتوقفت تماماً بينما سفن اهل الكويت الصغيرة استطاعت المرور بكل انسيابية، ولم تستمر المعركة اكثر من يوم حيث أنهزم بنو كعب وقائدهم بركات بن عثمان الكعبي وأنتصر اهل الكويت بقائدهم عبدالله بن صباح في المعركة، وقد أطلق اهل الكويت واهل عربستان واهل البصرة اسم عبدالله على الخور الذي حدثت المعركة مقابله وسمي خور عبدالله حتى هذا اللحظة، نسبة لقائد معركة الرقة عبدالله بن صباح، وهو ما يحدث عادةً في اغلب المعارك حيث يشير المكان لأسم بطل او قائد المعركة، مثل مدينة ستالينغراد التي تغير اسمها من فولغوغراد إلى اسم ستالينغراد نسبة للزعيم السوفياتي ستالين الذي قاد المعركة الفاصلة في الحرب العالمية الثانية 1942م ضد الالمان وانتصر في المعركة فأصبح الناس يتداولون اسم ستالين غراد بدل فولغو غراد حتى اصبحت التسمية رسمية ستالينغراد، ومثال اخر مضيق وجبل طارق في شبه الجزيرة الايبرية الذي ينسب للقائد المسلم طارق بن زياد حينما ارسله موسى ابن النصير والي أفريقيا في عهد الخليفة الاموي الوليد بن عبد الملك لفتح الاندلس وهو المضيق الذي عبر من خلاله بقيادة 12 الف مقاتل، تلك أمثلة فقط وليست للحصر.

خور عبدالله هو محل نزاع بالنسبة لمسألة تنظيم سير الملاحة البحرية وقد حسم هذا الامر بقرار من مجلس الامن رقم 833 الصادر في 27 / مايو 1993م وصادق عليه مجلس النواب العراقي قبل عشرة سنوات وتحديداً في تاريخ 22 / 8 / 2913م وصادق عليه رئيس الجمهورية ونشر في جريدة الوقائع العراقية الرسمية الحكومية بقانون رقم 24 2013م في العدد 2499 الصادر بتاريخ 25 / 11 / 2013م، لكن فجأة وبدون مقدمات ألغت المحكمة الاتحادية العراقية بتاريخ 4 سبتمبر 2023م الماضي الاتفاقية، واعتقد ان قرارات مجلس الامن ملزمة لكافة الأطراف .

الكويت من دولة القبيلة إلى دولة المدينة إلى الأمارة حتى الدولة الحديثة:

للهولنديين كلمة مشهورة تقول: ((إذا كان الله قد خلق العالم فإن الهولنديين قد صنعوا هولندا)).ونحنُ في الكويت نقول: ((إن الله خلق الكون وسخر الاقدار لإهل الكويت لتأسيس وصناعة وطنهم)).

من اوائل النصوص التي تحدثت عن الكويت ما ذكره المؤرخ السوري مرتضى علوان بمخطوطة مودعة في مكتبة برلين بعنوان: " رحلة مرتضى علوان عبر الجزيرة العربية عام 1709م / 1121هـ " بتلك المخطوطة قدم المؤرخ علوان وصفاً دقيقاً وحياً لرحلة الحج التي قام بها، ويذكر علوان اثناء عودته ومروره بالاحساء الكويت بقوله بالنص:((ودخلنا بلدا يقال لها الكويت بالتصغير، بلد لا بأس بها تشابه الحسا إلا انها دونها، ولكن بعمارتها وابراجها تشابهها)) ويضيف ((واما الفاكهة والبطيخ وغير ذلك من اللوازم ياتي من البصرة كل يوم في المركب، لإنها اسكلة (ميناء) البحر)) ويقول كذلك: ((وهذه الكويت المذكورة اسمها القرين ومشينا قبل وصولنا إليها على كنار البحر ثلاثة ايام، والمينة(الميناء) على حدود البلدة من غير فاصلة، وهذه البلدة يأتيها سائر الحبوب من البحر، حنطة وغيرها، لإن ارضها لا تقبل الزراعة، حتى ما فيها شيئ من النخيل ولا غير شجر اصلاً، واسعارها ارخص من الحسا لكثرة الدفع من البصرة وغيرها))[1].

تحدث مرتضى علوان عن وجود ابراج وعمارات (بيوت ومبان كبيرة) وتحدث عن سوق للخضار وميناء، منطقياً وبهذا الوصف ذلك يعني ان هذه البلدة وجدت منذ 50 عام على الاقل فلا يمكن ان تتشكل المبان والبيوت والاسوق والميناء والبشر في بضع سنوات قليلة، ومما يؤكد هذا الطرح ماذكره لويس بيلي المقيم السياسي البريطاني في الخليج العربي 1862–1873م في تقريره المؤرخ 1863م والذي يقول فيه: ((ان الكويت تأسست قبل 250 عام))[2].

على العموم الكويت تأسست بهجرة عدد من العوائل والقبائل في منتصف القرن السابع عشر تقريباً وهي المرحلة الاولى وكانت تسمى دولة القبيلة، استمرت الهجرات بحثاً عن الامن والاستقرار والرزق، ثم تطورت الكويت للمرحلة الثانية وأصبحت مدينة او عدة مدن صغيرة متجاورة (شرق، جبلة، المرقاب)،وفي عهد الشيخ مبارك 1896م انتقلت الكويت من دولة المدينة إلى دولة الإمارة وتعتبر تلك المرحلة الثالثة، عندما وقع الشيخ مبارك اتفاقية الحماية 1899م واتفاقية الحدود 1913م بين بريطانيا والدولة العثمانية والتي كانت تتعلق بحدود الكويت مع العراق والسعودية وكانت الاتفاقية بضغط وتأييد من الشيخ مبارك والتي حددت بموجبها حدود الكويت الرسمية، واخيراً كانت المرحلة الرابعة عندما أنتقلت الكويت من دولة الإمارة إلى الدولة الحديثة عام 1961م عندما أعلنت استقلالها وانخرطت في جميع المنظمات والهيئات الاقليمية والعربية والدولية.

بداية العلاقة بين الكويت وبريطانيا:

في عام 1775م بدأت العلاقة بين الكويت وبريطانيا اثر احتلال الفرس للبصرة فقامت بريطانيا بنقل بريدها الصحراوي إلى حلب عبر الكويت واستمر ذلك حتى عام 1779م، وفي عام 1809م عرض شيخ الكويت انذاك عبدالله بن صباح ان ينظم بأسطوله إلى الحملة التي ارادت بريطانيا إرسالها إلى رأس الخيمة، كان شيخ الكويت في تلك الفترة قد استشعر الخطر خاصة عندما بدأت الحملات العثمانية بقيادة إبراهيم باشا وشقيقه طوسون باشا تتقاطر على نجد والاحساء لإسقاط الدولة السعودية الاولي وهو ما حدث عام 1818م، لكن بريطانيا لم تستجب لشيخ الكويت ولم تعره اهتمام.

لكن الحادثة التي وثقت عرى الصداقة بين البريطانيين وشيخ الكويت تمثلت في حادثة نقل الوكالة البريطانية التابعة لشركة الهند الشرقية البريطانية من البصرة إلى الكويت، وقد ذكرت المصادر البريطانية ان ذلك الانتقال قد تم بعد ان اتخذ المستر مانيستي ومساعداه هارفورد جونز و جون رينو قرار بنقل الوكالة من البصرة إلى الكويت حيث بقيت بالكويت من الفترة 1793 – 1795م وكان ذلك على اثر خلاف وقع بينهم والسلطات العثمانية، لكنهم عادوا للبصرة بعد ان زال الخلاف وهذا دليل واقعي ومنطقي ان الكويت لم تكن تابعة للبصرة والا كانت الاجراءات التي تمت في البصرة ضد الوكالة البريطانية التي اجبرت بسببها للمغادرة للكويت، تتم ايضاً في الكويت.

مرةً اخرى تضطر بريطانيا وفي ديسمبر من عام 1821م إلى نقل دار المقيم البريطاني من البصرة إلى احدى الجزر البحرية التابعة لشيخ الكويت بسبب ان البصرة لن تعد امنة، خاصة عندما تعرضت البصرة لأعمال عنف بسبب سوء العلاقة بين قبائل المنتفك ووالي البصرة داوود باشا انتهت بأصدار والي البصرة قرار بعزل حمود الثامر السعدون من زعامة المنتفك واسنادها إلى عجمي السعدون، هذا سبب من عدة اسباب لكن في المحصلة النهائية البصرة لم تعد آمنة فتم نقل دار المقيم البريطاني إلى مكان آمن يعود لشيخ الكويت ومن هنا بدأت العلاقات الكويتية البريطانية تأخذ منحى الود والصداقة.

لقد بدأت الكويت تمثل الملاذ الآمن للكثيرين ولم يقتصر الامر على المقيم السياسي البريطاني ففي عام 1787م لجأ للكويت شيخ المنتفق ثويني السعدون ومصطفى اغا متسلم البصرة وكان ذلك بسبب خروجهما عن سلطة والي بغداد سليمان باشا وفر الاثنان مستجيرين بشيخ الكويت، ما يهمنا في تلك الحادثة ان والي بغداد لم يستطع القبض على ثويني السعدون ومصطفى اغا بعد هروبهما من البصرة إلى الكويت وهذا مثال اخر يؤكد ان سلطة والي بغداد ايضاً لم تكن تصل إلى الكويت وشيخها.

شهد النصف الاول من القرن التاسع عشر متغيرات سياسية عديدة لعل الابرز منها اجتياح السعوديين للأحساء وتنامي النفوذ العثماني في العراق، تلك التطورات اجبرت شيخ الكويت ان يتحالف مع العثمانيين وتمثلت الخطوة برفع الراية العثمانية على السفن الكويتية عام 1829م لحمايتها من القرصنة والنهب، ومن المعلوم ان السفن الفرنسية عندما هاجمت المقيمية الانكليزية في الخليج عام 1759م كانت ترفع الاعلام الهولندية (كما ذكر ويلسون في تاريخ الخليج ص149)وهو السلوك الذي تفرضه الحاجة، لذا هو امر غير مستغرب وتفرضه طبيعة الاحداث.

استخدم شيخ الكويت اسلوب التوازن في التعامل مع قوى المنطقة وقام مرة اخرى بتوثيق عرى التحالف بينه والعثمانيين عام 1845م عندما قام بمساعدة العثمانيين في حماية البصرة بعدما تقدم العثمانيين للشيخ بطلب المساعدة، ووصل الامر ان اوكلت السلطة العثمانية لشيخ الكويت حماية ميناء البصرة مقابل رواتب سنوية تدفعها له الولاية، ويثير هذا الترتيب من جانب السلطات العثمانية الاهتمام ويقلل من اية دعاوى بتبعية الكويت للعراق العثماني، فقد جرت العادة ان يدفع التابع للمتبوع وليس العكس[4].

حافظ شيخ الكويت على علاقته بالعثمانيين كما ذكرنا، لكنه في نفس الوقت لم يهمل علاقته مع الجانب الانكليزي بدليل انه استضاف المقيم الانكليزي في ارض تابعة له بعد خلاف الانكليز مع العثمانيين بالبصرة، ورغم ان المقيم عاد للبصرة بعد زوال الخلاف الا ان ذلك فتح عيون الانكليز على الكويت لطبيعتها الجغرافية وطول سواحلها وهدوء البلدة وانتشار الامن ورحابة اهلها، عادة الوكالة الانكليزية مرة اخرى للكويت بتاريخ 15 ديسمبر 1821م حتى 19 ابريل 1822م بسبب خلافات اخرى بين الانكليز والعثمانيين وبسبب اضطربات حدثت نتيجة خلاف بين علي باشا ووالي بغداد داوود باشا، سوء الاحوال ادى لنقل الوكالة مرة اخرى للكويت فقد كان الانكليز يرون فيها وبشيخها تفهم وتقدير ورغم انهم لم يمكثو في الكويت سوى اربعة شهور الا ان الكويت شكلت لهم دعم وقوة الامر الذي جعل الانكليز يسعون لتطوير تلك العلاقات.

لقد حدثت تطورات عالمية ادت لزيادة اهتمام الانكليز في منطقة الخليج وخاصة الكويت وذلك عندما بعث القنصل الالماني في بغداد الهر ريتشارد رسالتين لحكومته يصف الكويت بتاريخ 21 مايو 1896م ولعل ما يلفت النظر في الرسالتين ما يلي: ((ان هذه الدولة (الكويت) حافظت على درجات من الاستقلال عن الدولة العثمانية)) وذكر الكويت باسم جمهورية الكويت اي ان الحاكم يتم اختياره من الاهالي [5].

ادرك الانكليز ان الالمان يسعون للتواجد في المنطقة بعد ان اعلنوا نيتهم إقامة خط برلين – بغداد – الخليج، الامر الذي جعل بريطانيا تسارع للتواجد بالمنطقة قبل وصول الالمان، الذين كانت تربطهم بالدولة العثمانية علاقات امتن مما يربط الانكليز بالعثمانيين، لقد اظهر الجانب البريطاني اهتمام في الكويت وطلب من القناصل والسفراء البريطانيين المتواجدين في المنطقة تزويد الإدارة البريطانية بتقارير تخص الكويت، وعلى الرغم من ان اللورد كيرزون نائب الملك في الهند كان يشدد على تقوية الصلة مع الكويت بفرض الحماية لها الا ان السفير البريطاني في اسطنبول طلب التروي في هذه المسألة.

وقد كتب ستافريدس المستشار القانوني للسفارة البريطانية في اسطنبول مذكرة في 30 يونيو 1896م بخصوص الكويت وشيخها، كان اهم ما فيها إشارته إلى قدرة حاكمها على ان يجمع في اي وقت ((مئة الف مقاتل مسلحين ببنادق مارتيني)) هنا الاشارة اوحت للأنكليز ان الكويت ليست ضعيفة ولديها القدرة بالمساهمة في زيادة النفوذ الانكليزي في المنطقة، كما ان ذكربنادق مارتيني له دلالة بمعرفة سكان الكويت لفنون الحرب.

لم يتحمس وزير الخارجية الانكليزي اللورد سالزبري لأعلان الحماية على الكويت حتى لا يصطدم مع الدولة العثمانية والدول الاوربية الاخرى مثل المانيا وروسيا، لكن في المقابل تعتبر الكويت بما لديها من ميزات ذكرها السفراء

والقناصل سابقاً فرصة لا تعوض امام اصرار الالمان على مد خط سكة حديد برلين – بغداد للوصول إلى سواحل الخليج العربي، وكانت روسيا ايضاً تسعى لمد خط سكة حديد من الشام إلى الكويت.

النزاع الحدودي بين إيران والعراق عبر التاريخ:

مما اجبرني على الخوض في النزاع الحدودي بين العراق وإيران هو ان هذا النزاع انعكس على العلاقات الكويتية العراقية فعند كل اخفاق عراقي امام إيران يقابله أزمة جديدة بين الكويت والعراق محاولة من العراق للتعويض مما فقده امام إيران، لقد اتسمت العلاقات العراقية الإيرانية بالتوتر منذ فترة ليست قصيرة بسبب النزاع على احقية شط العرب، ورغم طول سواحل إيران المترامية على امتداد ساحل الخليج من عبادان حتى مضيق هرمز اذ يبلغ طول ساحلها 2440 كيلومتر، وهي ليست بحاجة لمنفذ على شط العرب الا ان ضعف العراق امام بلاد فارس وتنازله المستمر لهم بسبب اوضاع العراق الغير مستقرة ادى لمشاكل مزمنة لا يزال العراق يعاني منها رغم توقيع الدولة العثمانية التي كانت تمثل العالم العربي والاسلامي مع الدولة الصفوية في بلاد فارس عدد من الاتفاقيات بهذا الشأن سنتطرق لها في هذا البحث:

1- **معاهدة 1639م:** في زمن السلطان العثماني مراد الرابع مع الدولة الصفوية وقد وضح في هذه المعاهدة المناطق التي تعود إلى الدولة العثمانية والمناطق التي تعود إلى الدولة الصفوية، وكان شط العرب برمته يتبع الدولة العثمانية في هذه المعاهدة، كما تضمنت:

أ- ابقاء ولايتي بغداد والبصرة تحت حكم الدولة العثمانية

ب- احترام وحدة القبائل البدوية، تسيطر الدولتان على قبائل معينة وليست مناطق معينة

ج- عدم تحديد خط الحدود، اما بالنسبة لخصوصيات جغرافية معينة مثل سلسلة جبال زاجروس التي كانت تحت سيطرة الدولة الإيرانية فقد وضعت تسويات خاصة بها.

د- تحديد مناطق النفوذ في كردستان وقيام تعاون مشترك ضد مطامع الامارات الكردية

2- **معاهدة ارضروم الاولى 1823م:** وقد ذهبت لجنة تحديد الحدود إلى بغداد سنة 1849م وتجولت في مناطق الحدود حتى سنة 1852م وقامت بمسح الاراضي، ولم تتطرق المعاهد لشط العرب.

3- **معاهدة ارضروم الثانية 31 مايو 1847م:** نظراً لان اتفاقية ارضروم الاولى لم تتطرق لمشكلة الحدود، فقد كان لابد من اتفاقية اخرى خاصة بعد نشوب مصادمات عسكرية بين العثمانيين والصفويين، وهدد الإيرانيين بغزو الكويت والبحرين بعد ان احتلوا السليمانية التابعة للدولة العثمانية، تم التوصل لحل سلمي بتدخل القوى الكبرى مثل روسيا وبريطانيا اللتان تضررت مصالحهما وكان لابد من الصلح وعقد اتفاقية جديدة سميت ارضروم الثاني وهي كالتالي:

أ- إعادة مدينة خرم شهر المحتلة واقليم الاهواز

ب- اعادة السيادة العثمانية على السليمانية

ج- تنظيم عملية الملاحة في شط العرب وحق السفن الإيرانية فقط في المرور.

د- تنظيم لجنة تضم ممثلين الدول الاربع (العثمانية، الصفوية، روسيا، بريطانيا) الا ان اندلاع حرب القرم 1853-1856م عطل اعمال اللجنة[6].

بين فترتي 1869–1914م طلبت إيران المساعدة من الحكومة التركية في ترسيم الحدود وفق اتفاقية جديدة، بينما رات الحكومة التركية ان على حكومة بلاد فارس الرجوع إلى اتفاقيات 1639م وارضروم الثانية، ان مشكلة إيران انها لا تلتزم ولا تعترف بكل الاتفاقيات السابقة والتي وقعت عليها، ولب المشكلة ان إيران لا تريد ان يكون للعراق سلطة على شط العرب.

خضع العراق للأنتداب البريطاني وبموافقة طوعية من الملك وحكومته صرح بذلك وزير المستعمرات ونستون تشرشل امام مجلس العموم البريطاني في 23 ايار 1922م قائلاً: " ان جلالة الملك فيصل والحكومة العراقية لم يرفضا ذلك ".(7).

ونصت لائحة الانتداب على ((بناء على نص المادة 132 من معاهدة الصلح، الموقع عليها في سيفر في اليوم العاشر من شهر اغسطس 1920م التي بموجبها قد تنازلت تركية عن كل حقوقها وتملكها في العراق إلى الدول المتحالفة الرئيسية، وبناء على المادة 94 من تلك المعاهدة، التي بموجبها قررت هذه الدول الكبرى، وفقاً للفقرة الرابعة من المادة 22 من الفصل الاول، "عهد جمعية الامم" بأن تعترف بالعراق دولة مستقلة، يشترط عليها قبول المشورة الإدارية والمساعدة، من قبل المنتدب، إلى انتصبح قادرة على القيام بنفسها، وان تحديد تخوم العراق سوى ماهو مقرر في المعاهدة المذكورة، واختيار المنتدب، تتفق عليه الدول الرئيسية المتحالفة، وبما ان الدول المتحالفة الرئيسية قد اختارت صاحب الجلالة البريطانية منتدباً من قبلها العراق، وبما ان شروط هذا الانتداب الاتي ذكرها رفعت إلى مجلس جمعية الامم للمصادقة عليها، بما ان صاحب الجلالة البريطانية الخ.....

بروتكول اسطنبول 17 اكتوبر 1913:

امكن في هذا البروتكول تسوية الحدود بين إيران والعراق وكلفت لجنة تتكون من اربعة من ممثلي الدول المعنية (روسيا بريطانيا إيران العراق التي كانت ممثلة بالسلطة العثمانية) قامت هذه اللجنة بتحديد علامات الحدود ضمن البروتكول والاتفاق التالي:

– اخضاع الجزر العديدة الواقعة امام اقليم عبادان للسيادة الإيرانية وكذلك الجزر التي تنشأ على مر الزمن (ظاهرة جغرافية في هذه المنطقة).

– **تبعية شط العرب للدولة العثمانية**، ويشكل الساحل الايسر الشرقي حدود الدولة الإيرانية.

– تأمين الملاحة الحرة في شط العرب للدولة العثمانية، وفي قارون بالنسبة لكلتا الدولتين وحلفائهما

استأنفت لجنة الحدود الرباعية اعمالها في بداية يناير 1914م وانهتها في 26 نوفمبر من نفس العام وسجلت التفصيلات في 87 فصل تحتوي على ادق التفاصيل لمسار الحدود بين البلدين إيران والعراق والتي احتفظت العراق بملكية شط العرب كاملة بل نازعت إيران على مجرى نهر قارون.

لكن إيران وبعد سنوات قليلة استغلت عدم استقرار الدولة العراقية الحديثة النشأة وطالبت بإعادة النظر في الحدود التي اقرت 1914م وفق بروتكول اسطنبول بحجة ان تلك التسوية لم تكن في صالحها وألغت اعترافها بالبروتكول من طرف واحد.

الشيخ مبارك الصباح حاكم الكويت يوقع اتفاقية الحماية 1899م:

تغيرت الامور في الكويت بعد ان نصب نفسه الشيخ مبارك الصباح حاكماً لها، بتخلصه من اخويه محمد وجراح، لكن شقة الخلاف اتسعت بينه وبين بعض الاهالي وعلى رأسهم التاجر يوسف بن عبدالله بن إبراهيم الذين رفضوا الطريقة التي استخدمها الشيخ مبارك الصباح في تولي السلطة، لقد اوجس الشيخ مبارك الخيفة من العثمانيين الذين بدأو في مساندة خصومه واعدائه والذي لم يجد بد من اللجوء للانكليز لتثبيت اقدامه في المشيخة، طلب الشيخ مبارك الحماية من بريطانيا والتي بدورها رحبت لكنها ارتأت ان تكون اتفاقية الحماية بين الكويت والانكليز سرية في بادي الامر بناء على نصيحة من وزارة الخارجية البريطانية.

تم توقيع اتفاقية الحماية الكويتية البريطانية بتاريخ 23 يناير 1899م والتي نصت على ان شيخ الكويت برضائه واختياره يعطي العهد بألا يقبل وكيلا في اراضيه او قائمقام من جانب دولة او حكومة في الكويت او في قطعة اخرى تابعة له بغير موافقة الحكومة البريطانية ولايفوض ولا يبيع ولا يؤجر ولا يرهن ولا ينقل بنوع اخر إلى دولة او رعية احد من الدول بغير موافقة الحكومة البريطانية.

وكان حرص بريطانيا على توقيع معاهدة الحماية مع الكويت هي خوفها من ان يقدم الشيخ مبارك على توقيع معاهدة مع الروس او الالمان ان تلكئت بريطانيا بتوقيع المعاهدة وهو ماذكرته بعض المصادر من الشيخ مبارك اوحى للانكليز ان لم يقدموا على توقيع اتفاقية حماية سيكون من حقه البحث عن حليف اخر، وقد اراد الانكليز ان تكون الاتفاقية سرية مؤقتاً.

لقد ارتأت الحكومة البريطانية قبل الاقدام على الخطوة التالية وهي الاعلان الرسمي عن الاتفاقية الاطمئنان لسلامة موقفها القانوني، مما دفع اللورد كيرزون نائب الملك في الهند إلى تكليف المقيم البريطاني في الخليج الكولونيل كمبال بدراسة وضعية الكويت ومدى تبعيتها للدولة العثمانية.

وقدم الكولونيل كمبال تقريره بإن الكويت لم تتبع الدولة العثمانية مستنداً لعدد من الحقائق التي توصل إليها وهي:

1- حماية شيوخ الكويت للثائرين على السلطات العثمانية

2- عدم وجود حاميات عثمانية على الاراض الكويتية

3- عدم اداء حكام الكويت لإي ألتزامات مالية للدولة العثمانية

هذا لا يعني ان الكويت لا توجد بينها والدولة العثمانية صلة نهائياً ولا توجد علاقات، بل علينا القول ان الكويت وشيوخها يتبعون الدولة العثمانية اسمياً وروحياً كونها دولة الخلافة الاسلامية التي تحكم العالم العربي والاسلامي، لكن رسمياً وسياسياً كانت الكويت منذ حكم الصباح مستقلة ذاتياً والدليل ما ساقه المقيم السياسي البريطاني في الخليج كمبال والذي على ضوءه تم الاعلان رسمياً عن معاهدة الحماية بين الكويت وبريطانيا.

اعادت بريطانيا تأكيد علاقتها بالكويت بعد اربع عشرة عام ففي 29 يوليو 1913م وقعت المعاهدة الانجلو-عثمانية وقد تحددت مطالب بريطانيا في رسالة من وزارة الهند إلى الخارجية البريطانية في 3 مارس 1911م:

1- تأمين سيطرة حكومة بريطانيا على الجزء المتعلق بسكة حديد بغداد- الكويت

2- ضمان ان تكون الكويت هي المحطة الاخيرة لمشروع سكة حديد بغداد

3- ضمان السيطرة التامة على مياه الكويت وسواحلها وموانئها

4- عقد اتفاق مرض بين شيخ الكويت والحكومة العثمانية يتعلق بتنظيم ادارة الجمارك

5- سحب القوات العثمانية ورموز السلطة من الكويت والمناطق الحدودية المتنازع عليها

6- تأكيد استمرارية الاتفاقات البريطانية – الكويتية

استمرت مفاوضات الاتفاقية المذكورة اعلاه لأكثر من عامين وكان الاختلاف في وجهات النظر بين الجانبين حول تبعية الكويت للدولة العثمانية وعما إذا كانت تبعية اسمية اوتبعية فعلية وكانت وجهات النظر متفقة حول ماذكره المفاوض البريطاني وكانت على النحو التالي:

1- ان الكويت لم تكن خاضعة للسلطات العثمانية خضوعاً فعلياً.

2- طلب المفاوض البريطاني ان توافق الدولة العثمانية على الابقاء على الوضع الراهن في الإمارة، وان تقوم بسحب حاميتها العسكرية من مقاطعات الكويت الشمالية، وتعترف بتبعية جزيرتي وربة وبوبيان للكويت، ((وفعلت الدولة العثمانية ذلك)).

3- ان تمتنع الدولة العثمانية من التدخل في شؤون الإمارة ومنها الشؤون المتعلقة بوراثة الحكم.

توفي حاكم الكويت الشيخ مبارك الصباح عام 1915م وخلفه ابنه الشيخ جابر المبارك الصباح الذي لم يدم سوى سنتان توفي عام 1917م وخلفه شقيقه الشيخ سالم المبارك الصباح 1917- 1921م تواصل الشيخ سالم المبارك الصباح بكتاب وجهه إلى المعتمد السياسي البريطاني في الكويت في سبتمبر 1920م ذكره بأتفاقية 1913م والتي ذكرت حدود الكويت مع العراق طبقاً للمادة السابعة وقد ذكر المقيم السياسي ان الاتفاقية لم يتم التصديق عليها بسبب اندلاع اعمال الحرب العالمية الاولى وانشغال الحلفاء والقوى الكبرى بأحداثها.

استمرت الاتصالات بعد وقوع العراق تحت الانتداب البريطاني وتم تبادل الرسائل بين شيخ الكويت احمد الجابر الذي حكم بعد وفاة عمه الشيخ سالم، حكم الشيخ احمد الجابر من الفترة 1921- 1950م وبعث الشيخ احمد رسالة إلى المعتمد السياسي البريطاني جاء بها: من جهة نجد مع الكويت فهمنها بموجب اوراق الاتفاق، لكن الحدود مع الكويت والعراق ما فهمنها فلهذا نرجو من لطفكم تفيدون عن ذلك ليكون عندنا معلوم.

مرحلة مابعد الحرب العالمية الاولى:

تغيرت الاحوال السياسية بعد الحرب العالمية الاولى ولم يعد هناك شيئ اسمه الدولة العثمانية، وفي عام 1923م اعترفت الحكومة البريطانية بالحدود التي تقررت بين الكويت والعراق في اتفاقية العقير 1921 والتي ثبتت الحدود بين المملكة السعودية والمملكة العراقية ودولة الكويت، وفي عام 1932م بإنتهاء الانتداب البريطاني على العراق، اعلنت بغداد بمبادرة منها قبول هذه الحدود في رسائل متبادلة بين حاكم الكويت الشيخ احمد الجابر ورئيس الوزراء العراقي نوري

السعيد، تمت هذه الرسائل بالتسيق مع المعتمد البريطاني في الخليج وكانت بالشكل التالي:(من تقاطع وادي العوجا بالباطن ومنها في اتجاه شمال خط الباطن إلى نقطة تقع جنوب سفوان تماماً، ومنها شرقاً فتمر بجنوب ابار سفوان، جبل سنام وام قصر مجتازاً إلى العراق، وهكذا إلى مفترق طرق خور الزبير وخور عبدالله ثم جزر وربة وبوبيان ومسكان وفيلكا، وعوهة وكبر وقاروه وام المرادم التي تتبع الكويت).لكن للأسف رغم الوضوح ورغم الاتفاقيات والتعهدات الا ان العراق نكث بذلك وهو ما سنوضحه بالتفصيل في الفقرة القادمة.

الازمات المفتعلة بين الكويت والعراق:

1- الملك غازي 1933- 1939م ازمة قصر الزهور:

اعتلى الملك غازي عرش العراق في سبتمبر 1933م لم يكن متمكن في إدارة الدولة واستطاع رئيس وزرائه نوري السعيد ان يفرض نفسه كقائد اكثر من الملك غازي لدرجة ان العراقيين في تلك الفترة يلقبون نوري السعيد بالباشا من هيبته وذكائه إذا ما قورن بالملك غازي، في عهد الملك غازي تشكلت 6 حكومات في 6 سنوات وهي فترة حكم الملك غازي 1933- 1939م بل في عهده حصل اول انقلاب عسكري في تاريخ العراق والعالم العربي عام 1936م على يد ضابط عراقي يدعى بكر صدقي ليتخلص من وزير الدفاع جعفر العسكري رغماً عن الملك غازي الذي شكل حكومة جديدة برئاسة حكمت سليمان تولى فيه الفريق بكر صدقي رئاسة الاركان ؟!.

فجأة وبدون مقدمات بدأ الملك غازي بمهاجمة الكويت دون اسباب منطقية، حاول حاكم الكويت في تلك الفترة الشيخ احمد الجابرتهدئة الموقف، فقام بزيارة خاطفة للعراق عام 1935م والتقى الملك لمعرفة الاسباب التي جعلت الملك يؤسس محطة اذاعية في قصره المسمى قصر الزهور ليهاجم من خلالها الكويت، لكن لم تنجح الزيارة او لم تحقق الغاية، استمر هجوم وتعنت الملك غازي وقام بأستضافت بعض من خصوم الشيخ احمد الجابر من الكويتيين ليهاجموه عبر اذاعة قصر الزهور، تطورت الامور إلى مطالبة الملك غازي بضم الكويت للعراق، وفي رسالة من السفير البريطاني في بغداد إلى وزارة الخارجية البريطانية ذكر انه على الرغم من التأكيدات التي سبق ان قدمها نوري السعيد بإن الحكومة العراقية ليست لها اية خطط بشان الكويت الا ان الموقف بدأ يتغير في الوقت الحاضر[8].

وفي نفس العام صرح نوري السعيد علانية للسفير البريطاني في بغداد " ان البصرة لا تصلح ان تكون ميناء بحري للعراق، وانه لابد من الوصول مع الكويت إلى اتفاق للحصول على منفذ اخر على الخليج " واضاف مهدداً الحال الكويت رفضت العرض "كعربي يامل ان يرى الكويت مندمجاً سلمياً مع العراق إذ ان الإمارة لا تستطيع مقاومة القوات العراقية[9].

استمرت اذاعة قصر الزهور برعاية الملك غازي في بث دعاية عدائية ضد الكويت وكان غرض الحملة الاذاعية هو: 1- إضعاف سلطة شيخ الكويت على شعبه والاضرار بهيبته عبر بث اكاذيب عن فساد الشيخ وحاشيته. 2- مهاجمة سياسة الحكومة البريطانية ازاء الدول في الخليج خاصة وان هناك حرب عالمية تلوح في الافق. 3- إثارة شباب الكويت عن طريق توجيه انظارهم إلى الخطر الناتج عن السياسة البريطانية الميكافيلية، وان خلاصهم مرهون بالاتحاد مع

العراق. 4- توجيه انظار شباب الكويت القوميين إلى النموذج الوحدوي تحت زعامة العراق، ساهم الاعلم العراقي المتقدم على الاعلام الكويتي بمراحل كبيرة بتغذية مثل هذا الشعور عند قلة من الشباب الكويتي الذين يطالبون باتحاد جميع الدول العربية.

امام جشع إيران وضعف العراق مقابلها، احتجت إيران من جديد على الاتفاقيات السابقة بينها وبين العراق بخصوص الحدود فتم طرح قضية الحدود او تحديداً شط العرب على عصبة الامم، فأوصت العصبة بمباحثات ثنائية بين الطرفين برعاية العصبة وعقدت معاهدة 1937م وبموجب هذه المعاهدة الجديدة استطاعت إيران الحصول على سبع كيلومترات مقابل عبادان، فضلاً عن السماح للسفن الحربية الإيرانية بالدخول عبير شط العرب، لكن إيران عادت مرة اخرى في بتاريخ 19 / 4 /1969م ونقضت معاهدة 1937م من طرف واحد ولم تكتفي بالسبع كيلومترات التي استولت عليها في معاهدة 1937م بل طالبت بالمزيد او اللجوء للقوة.

ويمكن ان نلخص الاسباب والدوافع التي دفعت الملك غازي لضم الكويت وهي:

1- اكتشاف حقل برقان النفطي عام 1938م ويعتبر من اغنى الحقول النفطية بالعالم،ناهيك عن موقع الكويت الاستراتيجي في المنطقة[10].

2- بعد توقيع العراق لأتفاقية يوليو 1937م والتي تنازل بموجبها عن سبع كيلو مترات لصالح إيران اصبح العراق يعاني من الاختناق البحري، لذلك اتجه إلى الطرف الاضعف من وجهة نظره الكويت لأحتلالها بهدف السيطرة على المنافذ البحرية، ليعوض ما فقده في اتفاقية 1937م[11].

3- الدور الكبير الذي لعبته الدعاية الاعلامية العراقية التي هيأت الاجواء والزعامة للملك غازي.

4- شخصية الملك غازي المتذبذبة الضعيفة ومعاصرته لظروف اسرته وألامها وهو شاب صغير بخروجهم من الحجاز ونكبة جده الملك حسين الذي هجر لقبرص، وعدم وفاء الانكليز بالوعود التي قدمت لإسرته[12].

لم تنقطع التحرشات العراقية بوفاة الملك غازي ففي عام 1941م عندما كان يدير العراق الوصي على العرش عبدالاله شنت الحكومة العراقية هجوم اعلامي على الكويت استمر حتى فترة انقلاب رئيس الوزراء رشيد عالي الكيلاني، وكان قائد الانقلاب الكيلاني وثيق الصلة بالدوائر الالمانية التي سعت إلى زعزعة النفوذ البريطاني في المنطقة ونحن نتحدث عن حقبة الحرب العالمية الثانية التي لاتزال رحها دائرة في هذا الاثناء، ومما يدل على النفوذ الالماني الكامن وراء الدعاية العراقية ضد الكويت انه قد اشير للكويت خلال هذه الحملالت الدعائيه بأعتبارها منطقة السوديت بالنسبة للعراق؟!.

تقدمت المفوضية الإيرانية في بغداد في 4 نيسان / ابريل 1949م بمذكرة ارفقت بها مسودة لإتفاقية بشأن تحسين وصيانة الملاحة في شط العرب تشكل بموجبها لجنة تعطي صلاحيات واسعة في التشريع والتنفيذ والإدارة واستيفاء العوائد، وقد رفضت الحكومة العراقية المقترح الإيراني، لكن الشاه استغل ماحدث في العراق من عدم استقرار بعد الانقلاب الذي حول العراق من النظام الملكي للنظام الجمهوري، وقد ظلت المشاكل معلقة بين البلدين حتى 1964م اتفقتا

الحكومة العراقية والإيرانية على استئناف المباحثات في طهران حول المشاكل الحدودية ومشكلة شط العرب، وظلت هذه المحادثات متعثرة اربع سنوات دون نتيجة واضحة.

في مايو 1955م اقترح رئيس الوزراء العراقي نوري السعيد اجراء تعديل للحدود بهدف تطوير ام قصر وابدت حكومة العراق رغبتها في تحريك حدودها لمسافة اربعة كيلومترات في منطقة صحراوية، وطالبت في الحصول على جزيرة وربة ومياه خور عبدالله المحيطة بها، وذلك تأميناً لمداخل ام قصر، واضاف وزير الخارجية في حكومة نوري السعيد موسى الشاهبندر ان حكومته تبدي استعدادها للتخلي مقدماً لحكومة الكويت عن حق التنقيب عن النفط واستثماره في الاراضي التي يتم التنازل عنها وستوافق حكومته على ترسيم الحدود الذي يمكن ان يعتبر تخلياً عن مطالبة العراق بضم الكويت وتمكينها من الحصول على المياه العذبة من شط العرب، ومن ان تبني في الاراض العراقية المنشأت وخط الانابيب اللازم لنقل هذه المياه للكويت.

حكومة العراق في هذه الفترة حاولت استغلال نقص المياه في الكويت وهو عنصر الحياة للضغط على الكويت لتتنازل عن بعض اراضيها للعراق، الملايين من غالونات المياه العذبة تسير عبر نهرين هما الفرات ودجلة يقطعان العراق من الشمال للجنوب ثم يصبان في شط العرب ليختلط العذب مع المالح ثم يُصرّف لمياه الخليج العربي، هدر للمياه في العراق بينما في السكان في الكويت يعانون العطش، لا يوجد اسوء من هذا الاستغلال، حكومة العراق تحاول استغلال الأوضاع بشتى الطرق " امنحونا بضع من الاراض الكويتية ولكم مطلق الحرية في التنقيب واستثمار النفط، علاوة على ذلك سنقوم بالموافقة على ترسيم الحدود المعطلة من الجانب العراقي وسنمنحكم الماء العذب؟!.

استقلال الكويت 1961م:

تضافرت مجموعة من الاسباب السياسية والاقتصادية والاجتماعية جعلت استقلال الكويت واقع لا مناص منه، فقامت الكويت بإرسال وفد من إلى سبع دول عربية لإستطلاع وجهات النظر من اجل انضمام الكويت إلى جامعة الدول العربية، وقد ناقش الوفد هذا الموضوع مع الوكيل السياسي في الكويت جون ريشموند قبل ان يتوجه في جولته العربية وكان هذا امر طبيعي طبقاً لأتفاقية 1899م، وكانت الاشكالية التي عانت منها الكويت هي عدم اعتماد او الموافقة على اي من السفراء الا بعد الرجوع لبريطانيا حسب اتفاقية الحماية، كان هناك رغبة كويتية في انهاء اتفاقية الحماية، ريشموند لم يعترض على زيارة الوفد الكويت للدول العربية لكنه اكد ان الامر في الانضمام لجامعة الدول العربية وانهاء اتفاقية الحماية بيد حاكم الكويت[13].

في عام 1961م كثف الشيخ عبد الله السالم الصباح من نشاطه السياسي والاجتماعي لتأمين الاستقلال واعلانه، سانده في ذلك رجالات الكويت الذين لم يألو جهد في ابراز دور الإمارة التي ارادت القفز من كيان الإمارة إلى كيان الدولة وهو ما استحقت ان تكون عليه، لقد كانت الظروف مهيأ في الكويت لإعلان الاستقلال فالمد القومي وصل اقصى مدى في دولة الكويت، فتهيأ المجتمع ونظام الحكم لذلك[14].

ولقد اخذت بريطانيا على عاتقها دراسة موضوع استقلال الكويت بجدية والتعاطي معه بايجابية خاصة ان بريطانية انذاك تسعى للانسحاب من الخليج كافة، وقد اعد إدوارد هيث المسؤول عن مكتب الشؤون الخارجية في الحكومة

البريطانية، مذكرة سرية تجاه مطالب شيخ الكويت في استقلال بلاده، وتلا ذلك صدور بيان يشير إلى ان دولة الكويت اصبحت مسؤولة عن إدارة علاقاتها الدولية بكل حرية[15].

تواصلت المباحثات بين شيخ الكويت والوكيل السياسي البريطاني حول جدية الطلب الكويتي بنيل الاستقلال، وارسل الوكيل السياسي البريطاني في الكويت رسالة إلى وزارة الخارجية البريطانية ينصح من خلالها بإلغاء معاهدة الحماية 1899م واستبدلها بمعاهدة صداقة واسناد إدارة شؤون الدولة الداخلية والخارجية لشيخ الكويت وحكومته المؤملة[16].

وفي يوم 19 يونيو 1961م تبادل حاكم الكويت الشيخ عبدالله السالم الصباح الرسائل مع السير وليم لوس المقيم البريطاني في الخليج حيث تضمنت الرسائل المتبادلة اعلان استقلال الكويت وانهاء اتفاقية 23 يناير 1899م بأعتبار انها تتعارض مع رغبة الكويت في الاستقلال، ولم يطل المقام في دولة الكويت لتتقدم بطلب الانضمام إلى جامعة الدول العربية.

وبناء على ماتقدم اصبحت دولة الكويت مستقلة ذات سيادة وفي 21 يونيو 1961م اي بعد يومين فقط من اعلان الاستقلال ارسلت الكويت اتفاقية الصداقة الجديدة بينها وبريطانيا إلى نيويورك لتسجيلها في الامم المتحدة كأتفاقية ومعاهدة بين البلدين، وبدأت الكويت تمارس سلطتها بإدارة شؤونها الداخلية والخارجية، وفي تاريخ 23 يونيو 1961م تقدمت الكويت رسمياً بطلب الانضمام لجامعة الدول العربية والامم المتحدة[17].

رغم ان العراق حاول عرقلة مساعي الكويت في الانضمام لجامعة الدول العربية وهيئة الامم المتحدة الا ان جميع محاولاته باءت بالفشل، الغريب ان القيادة العراقية في تلك الاثناء كانت تتبادل رسائل الود والمحبة والاعتراف الضمني بوجود الكويت ككيان مستقل على سبيل المثال لا الحصر الرسالة الذي بعثها الرئيس العراقي عبدالكريم قاسم بتاريخ 5 / 10 /1958م اي بعد قيام ثورة العراق وسقوط الحكم الملكي بشهور قليلة شاكراً ومثمن العواطف الاخوية كالتالي:((وما رائد العراق مع شقيقته الكويت الا تعزيز الاخوة والتعاون))، ولعل اوضح صورة للأعتراف في الكويت ما ورد في رسالة وزير خارجية العراق يخاطب حاكم الكويت بتاريخ 29 من كانون الاول / ديسمبر1958م قال فيها ((الي عظيم الشرف ان أنهي لسموكم الكريم انه بالنظر لرغبة الجمهورية العراقية، في توثيق اواصر المودة والتعاون مع شقيقاتها من الدول العربية، ولا سيما المجاورة منها، فإنها تعتقد بأن من اول واجباتها، مع الجارة العزيزة الكويت،إقامة العلاقات معها على اساس جديد من الصداقةالخالصة الاخوية المتكافئة، وترى الحكومة العراقية ان امثل طريقة لتحقيق ذلك في الوقت الحاضر هو فتح قنصلية او ممثلية تجارية للجمهورية العراقية للكويت لتقوم برعاية مصالح العراقيين من جهة، وتكون حلقة الاتصال بين القطرين الشقيقين من جهة اخرى الخ.....)).

وتلك الرسائل المتبادلة بين البلدين دليل قاطع على الاعتراف المتبادل والذي لا يحتاج لتوضيح فالكويت حصلت على حق الانضمام لجامعة الدول العربية وحق الانضمام لهيئة الامم المتحدة والعراق كان ولا زال يعاني من متلازمة النكوص في المعاهدات وهو ماحدث مع الكويت وكذلك إيران عندما مزق الرئيس العراقي صدام حسين اتفاقية الجزائر التي وقعها بنفسه،كما نكث العراق بجميع وعوده للشعب الكردي في الشمال بالحكم الذاتي، وعوداً على الرسائل الرسمية المتبادلة بين الكويت والعراق والتي اكدت على وجود الاحترام والتعاون المتبادل بين البلدين، اود الإشارة هنا لحكم

محكمة العدل الدولية في النزاع الذي حدث بين النرويج والدنمارك على جزر جرينلاند الشرقية حيث اعتمدت محكمة العدل في حسم الخلاف لصالح الدنمارك بسبب رسالة شفوية لوزير خارجية النرويج اشار بها لسيادة الدنمارك على تلك الجزر، نحن هنا نتحدث عن رسالة شفوية، فما بالك بكتب ورسائل رسمية موثقة تشير لطابع السيادة، ثم فجأة ما بين عشية وضحها ينكث اصحاب تلك الرسائل بما ورد بها، لعل هذا الاسلوب هو ما جر على العراق الويلات، فالعهود والمواثيق ملزمة في الدين الاسلامي وكافة الاديان ناهيك عن الجانب الاخلاقي في هذا الموضوع.

واصلت الكويت فرحتها واحتفالها بالأستقلال وعمت الفرحة البلاد وألقى امير دولة الكويت الشيخ عبدالله السالم خطاب للشعب الكويتي جاء فيه [18]: ((في هذا اليوم الاغر من ايام وطننا المحبوب، في هذا اليوم الذي ننتقل فيه من مرحلة إلى مرحلة اخرى من مراحل التاريخ، ونطوي مع انبلاجه صفحة من الماضي بكل ما تحمله وما انطوت عليه، لنفتح صفحة جديدة، تتمثل في هذه الاتفاقية التي تقرؤنها الان، والتي نالت بموجبها الكويت استقلالها التام وسياتها الكاملة، في هذا اليوم والسرور يملأ الجوانح، والابتسامات المشرقة تعلو الوجوه، نرفع ابصارنا بخشوع إلى المولى عز وجل، لنحمده سبحانه ونشكره، على ما وفقنا إليه، وأنعم به علينا، ولقد كان التعاون الوثيق بين بين الحكومة ممثلة في المسؤولين من ابناء الاسرة الحاكمة وبين الشعب المخلص، من المغزى الجميل، ما اشاع الغبطة والاستحسان في نفسي، وجعلني أتمنى أستمرار مثل هذا التعاون لخير البلد ودوام تقدمه وازدهاره، وختاماً نرجو ونحن على ابواب عهد جديد، ان تبدأ الكويت انطلاقها بتقوية اواصر الصداقة والاخوة مع شقيقتها الدول العربية، للعمل بتكاتف وتآزر على ما فيه خير العرب، وتحقيق اماني الامة العربية، كما ان الوضع الجديد يتطلب منا العمل على الانتماء إلى الجامعة العربية وهيئة الامم المتحدة وغيرها من المنظمات، التي تعمل لخير العالم وامنه وسلامه كلما كان ذلك في الامكان والله ولي التوفيق))[19].

وقد احدث استقلال دولة الكويت صدى واسع وطيب ولم تنقطع رسائل التهاني والتبريكات من جميع الدول العربية ومعظم دول العالم على رأسهم رئيس الجمهورية العربية المتحدة الرئيس جمال عبد الناصرالذي بعث برسالة لأمير دولة الكويت الشيخ عبدالله السالم الصباح اعرب من خلالها عن عظيم فرحه وسروره والشعب العربي بأستقلال الكويت[20].

أزمة عبد الكريم قاسم 1958–1963م:

بأنقلاب عسكري دموي سيطر عبد الكريم قاسم على حكم العراق في يوليو من عام 1958م لم يبقي عبد الكريم قاسم على احد من العهد الملكي حتى الاطفال قتلهم والحق بهم رئيس الوزراء نوري السعيد بأعدامه، ثم بدأ الخلاف بين قادة الانقلاب خاصة عبد الكريم قاسم ونائبه عبد السلام عارف الذي اودع السجن، قاسم في نشوة انتصاره وفرحه اطلق احلام لتحقيق رفاهية الشعب العراقي سيدفع ثمنها لاحقاً، وفي مارس من عام 1960م وجه عبد الكريم قسم الدعوة لأمير الكويت الشيخ عبدالله السالم الصباح لزيارة الكويت، لبحث العلاقات بين البلدين ولبحث رغبة العراق في انشاء قنصلية في الكويت، وفعلاً تم اللقاء بتاريخ 26 مارس في حفل افتتاح ميناء ام قصر وكان اللقاء ودي جداً واعرب الرئيس قاسم عن شكره للشيخ عبدالله السالم للحضور وان ميناء ام قصر سيخدم العراق والكويت، وانه يرغب في اقامة طرق سريعة بين العراق والكويت[21].

دخل عبد الكريم قاسم في خصومات سياسية ووعود عجز عن تلبيتها فتفاقمت المشاكل من حوله فلم يجد بد من افتعال ازمة جديدة، واتضح ذلك عندما عقد عبد الكريم قاسم مؤتمراً صحفياً في في وزارة الدفاع العراقية يوم الاحد الموافق 25 يونيو 1961م طالب فيه بضم الكويت إلى العراق، واشار إلى عدم وجود حدود بين البلدين، واضاف ان استقلال الكويت لم يكن سوى استقلال مزعوم، واكد ان لدى الحكومة العراقية من الوثائق التاريخية ما يثبت تبعية الكويت للبصرة، وبذلك يحق للعراق ان يرث اراضي الدولة العثمانية التابعة للبصرة بعد ان تنازلت تركيا عن سيادتها على الاقاليم خارج اراضيها بموجب معاهدة لوزان[22].

وفي اليوم التالي لتصريحات قاسم اذاع راديو الكويت بياناً رسمي: جاء فيه ((أوردت وكالات الانباء تقارير المؤتمر الصحفي الذي عقده عبد الكريم قاسم وطالب فيه بضم الكويت، وإذا صحت هذه المعلومات فأن الكويت تعلن انها دولة عربية ذات سيادة، ومن ورائها يقف شعب الكويت يدعم قيادتها[23].

صياغة الخبر بهذه الطريقة جعل عبدالكريم قاسم يجن جنونه ويشعر بالاهانة كون الخبر لم يذكر به عبارة رئيس او حاكم او حتى العراق، وهو بمثابة بيان عدم اعتراف برئاسة قاسم للعراق كونه تولى الحكم بأنقلاب عسكري غير شرعي، لعل البيان اثار غضب عبد الكريم قاسم فقام بحشد قوات عسكرية على الحدود، سارعت الكويت بإجراء مشاورات سرية مع بريطانيا والجامعة العربية وماهي الا ايام قليلة جداً حتى بدأت قوات عربية من المملكة العربية السعودية ومصر والاردن وبريطانيا في النزول في الكويت والاتجاه صوب الحدود في مواجهة القوات العراقية، وقد صدر بيان من مجلس الكويت الاعلى (هو بمثابة مجلس الدفاع)، يشرح فيه للشعب الكويتي اسباب طلب الكويت المعونة العسكرية واكد ان هذه القوات ستنسحب حالما تنتهي الازمة[24].

تقدم الكويت والعراق بشكاوى متبادلة إلى مجلس الامن وجامعة الدول العربية، الكويت اتهمت العراق بتهديدها من خلال ادعاءات واهية ليس لها اساس من الصحة وان العراق يحول تجاوز ازماته الداخلية بأفتعال ازمات اخرى وابتزاز الكويت، والعراق يتهم بريطانيا انها تمهد لعدوان عليه، وبناذ على ذلك عقد مجلس الامن جلسة عاجلة في 7 يوليو 1961م انتهت الجلسة من دون إصدار اي قرار مع توصية بتكليف جامعة الدول العربية للتعامل مع الأزمة كونها الاقدر على فهم بواعثها واسبابها، وقد نجحت جامعة الدول في اصدار قرار يدين تصريحات عبد الكيم قاسم وبدعم الكويت بقوات عربية اشرنا إليها سابقاً.

خرجت جماهير غفيرة من الشعب الكويت اكتضت بهم شوارع الكويت وساحاتها للتطوع لحماية بلدهم من تهديدات قاسم، ولم يتخلف احد من اهل الكويت بكافة شرائحهم واختلافاتهم السياسية، وازدادت الامر سوءً بسبب اقدام عبد الكريم قاسم على اتخاذ خطوات في اتجاه التصعيد مثل [25]:

1- ردد عبدالكريم قاسم من خلال الاعلام العراقي مقولة الحقوق التاريخية في الكويت ليحشد الرأي العام العراقي ويصرفهم عن متابعة شؤنهم المعيشية البائسة التي لم يحقق شيئ مما وعده به لرفاهيتهم.

2- طالب قاسم بالوحدة العربية بين الكويت والعراق على غرار ما حدث بين سوريا ومصر لكن في حالة الكويت عنوة.

3- هدد عبد الكريم قاسم كل دولة عربية او اجنبية تعترف بأستقلال الكويت بقطع العلاقة بينها وبين العراق.

4- اصددر عبدالكريم قاسم اوامره بمصادرة عشر سفن كويتية تجارية كانت راسية في ميناء البصرة (قرصنة).

5- اصدر عبد الكريم قاسم اوامره للجيش العراقي لالمرابطة على الحدود الكويتية العراقية استعداد لساعة الصفر.

هنا لابد من الإشارة إلى نقطة جوهرية حدثت بين الكويت والعراق ساهمت بسوء الوضع وقبل انقلاب عبدالكريم قاسم، كان هناك مشروع ضخم يدرس بين الكويت والعراق وهو نقل المياه العذبة المهدرة التي تصرف في مياه الخليج العربي إلى الكويت،ألغت الكويت المشروع وبدأت في انشاء محطة تقطير، كان الشيخ عبدالله السالم يعلم ان العراق لايسير على وتيرة وهو متقلب كتقلب الليل والنهار وترك عصب الحياة ومصير اهل الكويت في يد سلطة متذبذبة لن يعود بالنفع والخير على الكويت واهلها، لذا سارع الشيخ عبدالله وجالات الكويت بصرف النظر عن التعاون مع العراق في نقل المياه العذبة من العراق للكويت وتم الاستعاضة عنه بمشروع كبير تم افتتاحه عام 1953م، حاول كبار الساسة في العراق وعلى رأسهم رئيس الوزراء نوري السعيد القاء اللوم على الكويت في تفويت الفرصة على العراق، ورفض الشيخ عبدالله ان يترك مصير الكويت يتحكم به ساسة لا يحافظون على العهود، وهو فعلاً ماحدث في حكم عبد الكريم قاسم الذي كان يتهم الكويت بمعادات العراق.

بادرت الكويت بعد استقلالها مباشرة بطلب الانضمام إلى الجامعة العربية، واوكل الشيخ عبدالله السالم مهمة تقديم هذت الطلب إلى مدير المعارف الكويتي السيد عبدالعزيز حسين الذي سلمه بدوره إلى الامين العام المساعد للشؤون السياسية للجامعة العربية بشكل رسمي بتاريخ 22 يونيو 1961م ورحب الامين العام لجامعة الدول العربية السيد / عبد الخالق حسونة بالطلب الكويتي وحدد جلسة الاول من يوليو لبحث الطلب[26].

قرر مجلس جامعة الدول تحديد جلسة في 4 يوليو للموافقة على طلب انضمام الكويت للجامعة، الا ان انفجار الازمة ارجأ تلك الجلسة، لكن المملكة العربية السعودية طلبت من الجامعة بتاريخ 27 يونيو 1961م عقد جلسة عاجلة لطلب الانضمام وبحث التهديدات العراقية لسيادة الكويت، وفي تصريح للسيد امين جامعة الدول العربية عبدالخالق حسونة قال: (لا استطيع ان اتصور نشوب قتال بين العرب في حين تحشد إسرائيل قواتها على حدود الاقليم الشمالي، ولدي عوامل كثيرة تدعوني إلى توقع انقشاع الغمة، وعودة العلاقات إلى ما كانت عليه قبل[27].

وفي 20 يوليو 1961م اصدرت جامعة الدول العربية القرار رقم 1777 / 35 الذي نص في فقرته الثانية إلى انضمام الكويت إلى جامعة الدول العربية[28] صعدت دولة الكويت الازمة مع العراق إلى مجلس الامن الذي عقد عدة جلسات بالفترة مابين 2-7 يوليو 1961م وفي الجلسة الثانية اعطي للكويت فرصة دولية لشرح الموقف الكويتي امام اعضاء مجلس الامن وابلت الكويت بلاء حسن، لكن الغريب كان رد المندوب العراقي الذي نفى الشائعات حول تهديده الكويت وان امر مثل هذا لم يحدث ولن يحدث، ووجه مندوب العراق حديثه للأعضاء قائلاً: ((ان الغرض من شكوى بريطانيا والكويت هو تدبير الاعمال العدوانية السافرة ضد العراق ؟!، وان حكومة العراق اعلنت مراراً انها ستلجأ للوسائل السملية لتسوية النزاع، وان بريطانيا اخطأت بمحولة خرقاء فريدة من نوعها، وهي تختفي وراء عباءة حاكم

الكويت، وان مغامرتها في الكويت تشبه مغامرتها في السويس، وان العراق لم يحرك جندي واحد تحاه حدوده مع الكويت)).

في 7 يوليو عجز مجلس الامن عن اتخاذ اي قرار بسبب الفيتو السوفياتي فأبطل اي مشروع لإدانة العراق، ودعا رئيس مجلس الامن الطرفين العراقي والكويتي إلى الامتناع عن اتخاذ اية خطوات من شأنها زيادة الموقف خطراً[29].

بأمتناع مجلس الامن عن اتخاذ اي قرار يكون بذلك اعاد الدور للجامعة العربية للقيام بما يجب القيام به، خاصة مع ازدياد الاوضاع سوء، ووقعت مناوشات عسكرية على الحدود، فقامت مصر بالتدخل الفوري، وارسل الرئيس المصري جمال عبد الناصر نائبه انور السادات كمبعوث سلام بين الكويت والعراق، لحل المشاكل التي احدثها تهديد العراق ومن تلك المشاكل:

1- حجز عدد من الرعايا العراقيين، لمنع ما وصفه متحدث بأسم حكومة الكويت اعمال تخريبية، وقد تخلص اغلب الرعايا العراقيين من وثائقهم العراقية حتى لا يحاكمون بتهمة التجسس التي ربما تفضي إلى الاعدام، وبتخلصهم من وثائقهم انتفت منهم تهمة المصلحة، فلما يوالون العراق وهم لا تربطهم اي مصلحة بالعراق؟!.

2- إيقاف إعطاء تأشيرات دخول للرعايا العراقيين للكويت.

3- رفض سلطات الحدود العراقية مرور البضائع الكويتية والتجارة العابرة من بيروت للكويت.

وأكدت الحكومة الكويتية شرطين لحل النزاع مع العراق هما:

- انهاء احتلال القوات العراقية لمركز كويتي كانت قد احتلته مخفر الصامتة(عادة مرةً اخرى لإحتلاله 1973م) .

- انهاء الخلاف على ترسيم الحدود.

كل هذه المحاولات والجهود لم تأت بنتيجة بسبب مقتل عبد الكريم قاسم في انقلاب دموي في ثورة فبراير 1963م.

أزمة صدام حسين وكارثة غزو الكويت 1990م:

في انقلاب ابيض تولى صدام حسين السلطة في العراق بتاريخ 16 يوليو 1979م اثر تنحي احمد حسن البكر في 12 يوليو 1979م في اجتماع مشترك للقيادة القطرية ومجلس قيادة الثورة ترأسه صدام نفسه ولم يحضره الرئيس المتنحي احمد حسن البكر، ورغم اعتراض عدد من البعثيين على الطريقة التي تولى بها صدام السلطة الا ان مصير هؤلاء كان القتل فيما عرف اجتماع قاعة الخلد وهم: محمد عايش الحلبوسي، محي عبدالحسين مشهدي، عدنان حسين الحمداني، محمد محجوب مهدي الدوري، غانم عبدالجليل سعودي، خالد عبد عثمان الكبيسي، طاهر احمد امين، وليد محمود سيرت، غازي إبراهيم ايوب، نوري حمودي احمد، عبد الخالق إبراهيم السمرائي،ماجد عبد الستار فاضل، وليد صالح محمد الجنابي، وليد إبراهيم اسماعيل الاعظمي، إبراهيم عبد علي جاسم الدليمي، بدن فاضل عريبي، إسماعيل محمود إبراهيم النجار، نافع حسين علي الكبيسي، حازم يونس عبدالقادر، خليل إبراهيم القصاب[30]. كل هؤلاء تم اعدامهم في يوم واحد، اغلبهم وزراء مثل محمد عايش الحلبوسي وعبد الخالق السامرائي، كانت جريمتهم الاعتراض على الطريقة التي تولى بها صدام حسين رئاسة العراق وتم الزج بأكثر من 200 شخصية عراقية ليس لديهم اي جريمة لكن بسبب عدم تهنئتهم صدام بالرئاسة من هؤلاء غسان مرهون، حسن محمود طه، كردي الحديثي، والقائمة تطول.

ادخل صدام العراق في مشاكل لا حصر لها ففي اليوم الذي تولى به صدام حسين حكم العراق كان البلد يملك احتياطي يقدر بـــ 350 مليار دولار، وكان الدينار العراقي الواحد يساوي 3،3 دولار، اما الان فالدولار الواحد يساوي 3 الاف دينارعراقي، والعراق مكبل بديون تجاوزت الـــ 70 مليار دولارحسب تصريح لقناة الجزيرة نشره احمد الدباغ بتاريخ 21 / 1 / 2023م كشفه مظهر محمد صالح المستشار الاقتصادي لرئيس الوزراء العراقي .

لم يهدأ صدام ففي غضون اشهر قليلة شن صدام حربه على إيران والتي استمرت ثمان سنوات، وفي نفس الوقت كان صدام يشن حرب اهلية داخلية على شعبه مثل حادثة الدجيل 1982م والهجوم الكيماوي على حلبجة والانتفاضة الشعبانية 1991م واحداث الانبار 1995م[31] هذه امثلة فقط وليست حصر لتدهور الاحوال في العراق ابان تولي صدام السلطة ثم اتجه لغزو الكويت وهذا ما سنتحدث عنه.

غزو الكويت 1990م:

بتاريخ 2 / اغسطس 1990م اقدم صدام حسين على مغامرة اخرى مجنونة من مغامراته وقام بغزو دولة الكويت، لم يكن احد يتوقع الغزو للدورالايجابي الذي قامت به الكويت تجاه العراق ابان حربها مع إيران حتى ان الكويت اصبحت ساحة حرب في الفترة مابين 1985 – 1988م نتيجة وقوفها مع العراق في حربه ضد إيران، فقد قامت إيران وخلياها في المنطقة بتنفيذ عدد من العمليات التفجيرية في الكويت وخطف الطائرات، ولم يسلم امير دولة الكويت الشيخ جابر الاحمد الصباح حيث تعرض لعملية اغتيال خطيرة عام 1985م، كذلك استهدفت إيران الكويت بعدد من الصواريخ، وبعد نهاية الحرب العراقية الإيرانية وجه صدام حسين دعوة لأمير دولة الكويت لزيارة بغداد في شهر ايلول 1989م لشكره على وقوف الكويت الحازم مع العراق، وفي الزيارة منح صدام حسين وسام الرافدين من الدرجة الاولى لأمير دولة الكويت، وهذا ارفع وسام في العراق ولا يقدم الا لمن قدم خدمات جليلة وكبيرة وملموسة للعراق، وجاءت كلمة الرئيس العراقي اثناء منح الامير الشيخ جابر الاحمد الصباح كالتالي: ((لم تكن السنوات كما هي السنوات العادية، ولم تكن الاشهر والايام كما هي او الايام الطبيعية مما كان قد مر على الامة والعراق ابان العدواني الإيراني، ولم يكن كثر أولئك الذين ادركو مخاطر ما كان قد خطط له الاعداء ضد الامة وما كان سيصيب اقطار الامة في مشرقها او مغربها والاخرين، لو تحقق فال الخائبين، وكان الاخ جابر الاحمد الصباح من بين مقدمة الرجال الذين ادركو بوعي كاف وبصيرة نافذة، مخاطر الخطر القادم من الشرق لا على العراق فحسب وإنما على الامة وامنها وعلى الكويت ايضاً، فكانت وقفته ووقفة شعب الكويت الشقيق ذات مكانة خاصة في نفوسنا، وذات تأثير اكيد في مجرى الصراع لصالح الامة، وإلى جانب نصرها العظيم، لقد تصور الخائبون بأنهم قادرون على تغيير موقف بعض دول الخليج العربي بشتى الوسائل ومنها وسائل التهديد والوعيد والضغط والعدوان، الا ان دولة الكويت الشقيقة قد وقفت بوعي، وبسالة بوجه المعتدين الطامعين، وصمدت لكل الظروف التي اريد من خلالها ان تنسلخ الكويت عن طبيعتها او هويتها وعن مبادئ الامة الواحدة ومستلزمات الامن القومي.

واستمرت الكويت كما هو الامل فيها ملتصقة بجلدها، وبالمبادئ والسياسات التي لولا التأكيد عليها والالتزام بها لأصبح العرب جميعاً في حال يرثى لها.

فتقدير لكل هذا وعرفاناً وتوثيقاً لموقف الكويت المشرف اميراً وشعباً، وإستنادا إلى احكام الفقرة (اولاً) من المادة الخامسة من قانون الاوسمة والانواط رقم 95 لسنة 1982م.

رسمنا بما هو أت:

منح صاحب السمو الشيخ جابرالاحمد الجابرالصباح، أمير دولة الكويت، وسام الرافدين من الدرجة الاولى ومن النوع المدني.

كتب ببغداد في اليوم الثالث والعشرين من شهر صفر لسنة 1410هـ، المصادف لليوم الثالث والعشرين من شهر ايلول لسنة 1989م.

صدام حسين

رئيس الجمهورية العراقية

انتهى

بعد هذا الكلام وبعد هذا الوسام هل كان احد يوقع الغزو بالطبع لا، لكن لم يمض على هذا الحدث سنة واحدة فقط الا ويخرج الرئيس العراقي صدام الحسين على شاشة التلفاز مهدد ومتوعد الكويت، وقام وزير خارجيته طارق عزيز بأرسال كتب رسمية للجامعة العربية يتهم الكويت بسرقة العراق وبدأت الاحداث تتسارع بسرعة مرسومة بتاريخ 16 يوليو 1990م طارق عزيز وزير جارجية صدام يرسل مذكرة احتجاج لجامعة الكويت، بعده بيوم واحد فقط يخرج الرئيس صدام حسين ويلقي بيان للأمة في ذكرى ثورة يوليو (تموز) 1968م يتناول بها الكويت بالضلوع في مؤامرة ضد العراق؟!.

اتهم العراق الكويت بتهمتين الاولى: اقامت الكويت منشاءات نفطية في الجزء الجنوبي من حقل الرميلة العراقي وصارت تسحب النفط منه، وبهذا الحقت الضرر بالعراق، وسرقة ثروته التي تقدر 2400 مليون دولار، والتهمة الثانية: قامت الكويت بضخ كميات كبيرة من النفط متجاوزة حصتها في منظمة اوبك بقصد الاضرار بالعراق وتخفيض قيمة البرميل، كما هو معروف في علم الاقتصاد إذا قل العرض يرتفع السعر وإذا زاد العرض يقل السعر، والرد على التهمتين سهل جداً الكويت اقامة المنشاءات على القسم الذي يخصها في الاراض الكويتية ولم تتجاوز الحدود العراقية وهو حق لها كفله القانون والمواثيق الدولية، وليست مشكلة الكويت ان العراق لم يستثمر في حقل الرميلة الخاص به بسبب الاضطرابات والمشاكل التي لا تنتهي في العراق والتي رسمتها حكومة البعث بنفسها، اما التهمة الثانية اتهام العراق للكويت بزيادة حصتها في النفط، صرح وزير النفط العراقي الذي عاصر احداث الغزو (مارس1987– اكتوبر1990) عصام الجلبي في لقاء في برنامج الذاكرة السياسية على قناة العربية بتاريخ 16 / 4 /2021م عندما سأله مقدم البرنامج هل صدام حسين امركم بزيادة الانتاج النفطي وتجاوز حصتكم في اوبك من 3 مليون برميل إلى 10 مليون ؟ اجاب وزير

النفط العراقي عصام الجلبي قائلاً: نعم الرئيس العراقي اخبرني في يناير 1990م بزيادة ضخ النفط من 3 مليون إلى 10 مليون برميل وحقيقوة لا اعرف دوافعه وامر محير؟!.

بين خطاب صدام ورسالة طارق عزيز لجامعة الدول العربية والغزو أسبوعين فقط أسبوعين لم يعطيا الحلول السلمية اي فرصة لترطيب الاجواء او تقريب وجهات النظر اتخذ صدام حسين القرار وداهمت الجيوش العراقية ارض الكويت فجر 2 اغسطس محدث اكبر كارثة حلت في الوطن العربي لازلت اغلب الدول ومنها الكويت تعاني تبعات هذا الغزو بعد مضي اكثر من ثلاثون عام.

لقد كان تفكير صدام حسين وحكومته وحزب البعث ضيق لأقصى درجة، ويكرر نفس الاخطاء والجرائم بدون عضة وأستدراك، حول استغلال الاوضاع في إيران عام 1980م من الانقسام والفوضى السياسية التي اعقبت الثورة الاسلامية في إيران فأقدم على الحرب ضناً منه ان الإيرانيين منشغلين في ترتيب اوضاعهم الداخلية، ولم يكن الامر كما تصور، لقد علق العراق في المستنقع الإيراني، كانت العراق تملك من المدخرات ما يوازي الثلاثين بليون دولار قبل الحرب مع إيران، وعندما أنتهت الحرب تبخرت هذه المدخرات واصبح العراق مديوناً بمائة بليون دولار أمريكي، نفس الامر تكرر في فكرة غزو الكويت التي تحولت لواقع وكابوس على العراق والامة العربية، اعتقد صدام حسين وحزبه ان التحولات الدولية من انهيار الاتحاد السوفياتي وأنهيار جدار برلين ستشغل العالم، وظن أيضاً ان التحولات الدولية الجديدة في العالم ستنشئ نظام دولي جديد وكيانات اخرى جديدة، فأقدم على الغزو تحذوه تلك الاوهام.

خرج العراق من حربه العبثية مع إيران بـــ 55 فرقة عسكرية اي مليون جندي لم يجد لهم مكان في الجيش ولا يستطيع منحهم رواتب، كذلك انهار الدينار العراقي امام الدولار، ولم يعد سعر النفط مجدي كما كان في فترة السبعينات والثمانينات من القرن الماضي، فلم يجد افضل من مغامرة جديدة لا يدفع ثمنها سوى الشعب العراقي المغلوب على امره.

يقول رئيس الاركان العراقي نزار الخزرجي في كتابه دفاتر الحاضر والماضي: لقد اقدم صدام حسين على غزو الكويت بدون علمي ووزير الدفاع عبد الجبار شنشل وكنا ممتعضين، وعندما اصبح الغزو واقع طلب رأيي في المواجهة المحتملة مع التحالف الدولي، وعندما اخبرته ان فرصتنا صفر في الانتصار غضب علي وعزلني من رئاسة الاركان، ففكرت في الهرب لإني علمت ان الخطوة القادمة ستكون قتلي.

في عام 1982م آبان الحرب العراقية الإيرانية خسرت العراق جميع المعارك وانتصر الجيش الأيراني واحتل منطقة الفاو وجزر مجنون العراقية، فعقد مجلس قيادة الثورة ومجلس الوزراء العراقي اجتماع طارئ ومشترك، وأثناء الاجتماع اخبرهم صدام ان القوات الإيرانية اصبحت قريبة من محافظة البصرة والوضع خطير، اطلب منكم المشورة، فقال له وزير الصحة رياض إبراهيم العاني: سيدي الرئيس من واجبكم الاخلاقي تقديم الاستقالة والتنحي عن السلطة فالعراق ينهار منذ بدء الحرب وبصفتي طبيب شاهدت بعيني القتلى والجرحى العراقيين انها مأساة وفخامتكم من اتخذ قرار الحرب دون مشورة وفخامتك المسؤول امام الله والشعب، طلب صدام من وزير الصحة ان يرافقه خارج قاعة الاجتماع، وسمع اطلاق خمس رصاصات من مسدس صدام كانت كفيلة بأنهاء حياة وزير الصحة الشجاع، لعل هذا ما

استحضره رئيس الاركان نزار الخزرجي وجعله يفكر في الهروب خارج العراق، وهو الان يعيش في الدنمارك بعد ان نجح في الهروب عن طريق الحدود التركية سراً.

ردد الخطاب العراقي الدعائي اثناء الغزو مبررات عدة لغزوه الكويت،المبرر الاول: انقلاب الكويتيين الاحرار ونحن نقدم لهم المساعدة،وهنا يخاطب صدام الثورجية والعسكر في الوطن العربي الذين يعشقون الانقلابات من رؤساء او ساسة او من الشعوب.

المبرر الثاني: عودة الفرع للأصل والكويت تعتبر جزء من العراق وهنا يخاطب صدام حسين القوميين الذين يرون بوحدة الوطن العربي ككتلة واحدة حتى لو كان بالقوة والانتهاء من الدولة القطرية المتعددة، والمبرر الثالث: تحرير القدس ينطلق من الكويت ومن خلاله يخاطب صدام بعض القوى الاسلامية والقومية والشعوب الثورية التي تحلم بإلقاء إسرائيل في البحر، المبرر الرابع: توزيع وتوظيف عوائد النفط في خدمة الدول العربية والأسلامية وقد بدأ بالفعل بتوزيع شحنات كبيرة من النفط للأردن والسودان واليمن ومنظمة التحرير الفلسطينية، وبهذا المبرر يخاطب صدام الشعوب الدول والشعوب الفقيرة، كل هذا لم يجدي نفعاً، أمام بيان الحق والسلوك السياسي المتزن في سياسة دولة الكويت التي جعلت العالم يقف بجانبها في حالة نادرة.

أما بخصوص الوعود العراقية للدول والشعوب انها ستوظف تلك العوائد في خدمتها فهو قول يفتقد للعقل والمنطق، فالعراق لم يحسن توظيف عوائده النفطية فكيف يرجى منه ان يحسن استغلال نفط مسروق من دولة مغتصبة، لقد بدد العراق نفطه في حرب مع إيران كان من الممكن تجنبها، ولا شك ان القدرات الاقتصادية للعراق قد شهدت تطوراً مهماً في حقبة النفط، وحتى سني الحرب مع إيران، غير ان هذا لم يسفر عن تقدم حقيقي في اقتصاد العراق، وما حققه العراق في حقبة السبعينيات من ارتفاع عوائد النفط، تبخر وتبدد في تغطية التكاليف الهائلة التي تحملها الاقتصاد العراقي إبان الحرب العراقية الإيرانية.

بعد ان اعطي صدام حسين وجيشه الفرصة خلال سبعة شهور للخروج من الكويت وفق قرارات أممية صدرت من مجلس الامن بهذا الشأن، عقد اجتماع في يوم التاسع من يناير 1991م بين وزيري خارجية العراق والولايات المتحدة في جنيف، سلم خلالها وزير الخارجية الامريكي بيكر رسالة من الرئيس الامريكي بوش موجهة للرئيس العراقي صدام حسين فيه تحذير واضح وصريح ان التحالف الدولي لتحرير الكويت سيقدم على خطوة العمل العسكري وعلى الرئيس العراقي استيعاب الخطر، وعلى الرئيس العراقي الخروج من الكويت قبل تاريخ 15 / يناير 1991م والا عليه مواجهة الحرب، رفض العراق التحذير، وفي الساعة الثانية والنصف من فجر 17 / يناير 1991م انطلقت الحرب الجوية بعد ان ماطل صدام في المفاوضات ظناً منه انه يكسب الوقت، الا ان سياسة حافة الهاوية التي استخدمها منذ ان استولى على الحكم لم تسعفه هذه المرة، حيث شنت قوات التحالف الدولي هجومها على مرحلتين قصف جوي استمر قرابة الاربعين يوم ثم تلاه هجوم بري في تاريخ 24 فبراير لم يستمر اكثر من 48 ساع، اكتمل تحرير دولة الكويت من العدوان العراقي مع نهاية يوم الاربعاء 27 فبراير عندما اعلن الرئيس العراقي صدام حسين الاستسلام وقبوله جميع قرارات مجلس الأمن

دون قيد أو شرط، وبذلك أنتهت حرب تحرير الكويت بتكبد العراق خسائر فادحة في الأرواح والمعدات والممتلكات وفي البنية الأساسية للعراق.

خور عبدالله أزمة جديدة مفتعلة:

في 27 مايو 1993م صدر قرار مجلس الأمن رقم 833 في جلسة مجلس الامن 3224 يشير في هذا الصدد إلى اللجنة من خلال عملية تخطيط الحدود لم تقم بعملية توزيع الاراضي بين الكويت والعراق بل مجرد أنجاز المهمة التقنية الضرورية للقيام لأول مرة بوضع تحديد دقيق لإحداثيات الحدود الواردة في المحضر المتفق عليه بين دولة الكويت وجمهورية العراق بشأن إعادة علاقات الصداقة والاعتراف والمسائل ذات الصلة الموقع عليها من الطرفين في 4 تشرين الاول/ اكتوبر 1963م وان هذا المهمة انجزت في الظروف الخاصة التي تلت غزو العراق للكويت وعملا بالقرار 687(1991) وبتقرير الامين العام عن تنفيذ احكام الفقرة 3 من ذلك القرار، وإذ يذكر العراق بألتزاماته بموجب القرار 687 (1991) وعلى الاخص الفقرة 2 منه وبموجب قرارات المجلس الاخرى ذات الصلة، وبقبوله قرارات المجلس المتخذة عملا بالفصل السابع من ميثاق الامم المتحدة الذي يشكل الاساس لوقف اطلاق النار.

هذه الاتفاقية حسب ماذكره الامين العام ليس إعادة توزيع للأراض بل هي اقرار وتأكيد لِما تم بين الكويت والعراق في اكتوبر 1963م بشان ترسيم الحدود بين البلدين في عهد الرئيس العراقي السابق عبد السلام عارف، وقد صوت البرلمان العراقي بتاريخ 22 / 8 /2013م على الأتفاقية كما صادق عليها رئيس الجمهورية، وتم أيداع الاتفاقية عن طريق مندوبي البلدين الكويت والعراق لدى الامين العام للأمم المتحدة في ديسمبر 2013. وأصبحت سارية المفعول قانونياً.

وإذا ما عدنا إلى التاريخ قليلاً فإننا سنجد ما يشرح الوضع في خورعبدالله وهو مادون في محاضر وزارة الخارجية البريطانية والتركية، وفيما يلي: نص محضر وزارة الخارجية البريطانية والذي يتضمن كيفية تخطيط الحدود الكويتية مع كل الجهات مع العراق ونجد، ومع الإحساء والقطيف، اللتين كانتا تحت الاحتلال التركي منذ عام 1870م، إذ تضمنت الاتفاقية البريطانية التركية الموقعة في 29 تموز / يوليو 1913م في لندن عشر مواد، وقعها عن بريطانيا وزير خارجيتها السير ادوارد غري، وعن تركيا إسماعيل حقي الصدر الأعظم رئيس الوزراء، الا انه لم يتم التصديق عليها بسبب أندلاع الحرب العالمية الاولى، لكم ما ذكر في محاضر اللجنة يخدم موضوع البحث في أزمة خور عبدالله:((تضم الممتلكات البحرية للكويت جزر بوبيان ووربة وفيلكة مع منافذها الشمالية والجنوبية لجزر مسكان وعوهة الواقعة في مدخل خليج الكويت، وكذلك جزر كبر وقاروة وام المرادم، وقد اوصى السير بيرسي كوكس بأجراء تعديلات طفيفة على خط حدود لوريمر استناداً إلى المعلومات الواردة في تقرير النقيب شكسبير (الوكيل السياسي في الخليج 1909-1915مم) حول رحلته داخل الكويت، وفي تقريره المؤرخ في اذار مارس 1913م والموجه إلى السلطات العثمانية تضمّن تفاصيل وحدود الشيخ مبارك كما صرح بها الشيخ نفسه، بأنها تبدأ من جبيل البحري في الجنوب على الساحل، وتمتد شمالاً وإلى الشمال الشرقي حتى خور عبدالله داخله ضمن حدود اراضيه وبضمنها جزر فيلكة وبوبيان ووربة ومياهها

ايضاً، وفي الشمال فقد ادخل الشيخ ام قصر وصفوان ضمن حدود اراضيه، واستناداً إلى الشيخ فإن الحدود تمتد من صفوان غرباً إلى الباطن ثم تسير مع الباطن حتى الحفر)) [32].

ويذكر مدحت باشا الذي كان والي بغداد في الفترة 1896– 1870م في المذكرات التي نشرها ابنه علي حيدر بأن شعب الكويت قد نجح تماماً في مقاومة كل المحاولات لوضعهم ضمن سيادة المحاكم والقوانين التركية[33].

كان التحرك التركي الاخر هو قيام الاتراك باحتلال مواقع داخل الاراضي التي تعود إلى مبارك، وذلك قبل زوال خطر ابن رشيد مباشرة، ويقول الشيخ بان سيادته نحو الشمال حتى صفوان الوقعة على مسافة 20 ميلاً شمال غرب خور عبدالله، ففي اوائل 1902م احتل الاتراك صفوان وام قصر، حيث توجد قلعة بناها جد مبارك، وبعد شهر انشأوا موقعاً في جزيرة بوبيان التي تعود ملكيتها بلاشك إلى مبارك، وبعد شهرين قاموا في احتلال جزيرة في خليج المسالمية[34].

في رسالة من النقيب شكسبير(الوكيل السياسي في الكويت) إلى المقدم السير بيرسي كوكس (المقيم الساسي البريطاني في الخليج العربي) جاء بها:((بالأشارة إلى المراسلات الخاصة بالأتفاقات البريطانية – التركية حول وضع الكويت والتي انتهت بموافقة مساعدكم الثاني والمؤرخة في 20 أيار / مايو 1913م واستناداً إلى تعليماتكم فقد وضحت شفوياً للشيخ مبارك بن صباح فكرة عامة عن الاتفاقية التي سيتم أبرامها بين الحكومتين البريطانية والتركية .

زرت الشيخ في اليوم التالي بعد أستلام تعليماتكم وشرحت له الجهود التي بذلتها حكومة صاحبة الجلالة لضمان استقلال الكويت، قبل كل شي والاعتراف بعلاقاتنا الخاصة بحاكمها، والاعتراف قدر الامكان بالحدود التي ينادي بها الشيخ وبمصالحه العملية، كالاعتراف الاكيد بسلطته على الجزر والقبائل البدوية المجاورة ومنع التدخل من قبل السلطان في الشؤون الداخلية للكويت، او في القضايا الخارجية، وإبعاد القوات التركية عن اراضي الكويت، والاعتراف كذلك بحقوق الشيخ في ممتلكاته في شط العرب، لذا فأنه من المحتمل استمرار بقاء المواقع التركية في صفوان وام قصر، كما ان الاعتراف في السلطة التركية يحتمل ان يترتب عليه مطالبة السلطان بإقامة ممثل تركي في الكويت، وقد استمع الشيخ إليّ بكل اناة وصبر، متسائلاً في بعض الاحيان ماذا يعني القبول بالسلطة التركية، فأجبته ضارباً مصر كمثل يشابه حالة الكويت، حيث انه على الرغم من ان الخديوي يعتبر اسمياً حاكماً تركياً ومن مواطني السلطان الا انه يتمتع بالحماية البريطانية، وانه مستقل تماماً من جميع النواحي عن السلطان الذي لا كلمة له في الادارة الداخلية او في جميع الايرادات وما شابه ذلك[35].

حاولنا من خلال الوثائق البريطانية تبيان حقيقة الحدود البحرية بين الكويت والعراق ومن مصدر عراقي وهو الباحث العراقي وليد حمدي الأعظمي مؤلف كتاب ومرجع (الكويت في الوثائق البريطانية 1752–1960م) الذي تطرق في مؤلفه لمشكلة الحدود،وقد كان واضحاً ان حدود الكويت أمتدت لشط العرب، وان الكويت لها تواجد في خور عبدالله موثق منذ مائة عام حسب الوثائق البريطانية.

من غير المنطقي انه وبعد عشر سنوات من العمل بموجب الاتفاقية تقوم المحكمة الاتحادية في بغداد بتاريخ 4 سبتمبر 2023م بإلغاء الاتفاقية الملاحية في خور عبدالله بين الكويت والعراق والتي حددت وفق لجنة تابعة ومشكلة من الامم المتحدة، بحجة انها لم تحصل على أغلبية الثلثين من اعضاء مجلس النواب كما تنص المادة 61 من الدستور

العراقي، ثم يبدأ رئيس المحكمة في شرح وقائع تاريخية فسرها حسب الاهواء، ومن ثم اصبحت حيثيات الحكم لا تتعلق بالقانون والتصويت عليه، بل بحقوق تاريخية للعراق ليس في خور عبدالله بل بالكويت برمتها، لقد ترك رئيس المحكمة الجانب القانوني المنوط به واصبح يتحدث عن التاريخ ويسهب حتى اصبح صك الحكم كتاب في تاريخ العراق وليس حكم صادر من محكمة؟!.

للعراق سيادة يجب ان تحترم لكن على العراق ان يدرك ايضاً ان للدول الاخرى سيادة لابد ان تحترم، كذلك يجب ان يدرك العراق ان لا سلطة تعلو على سلطة قرارات مجلس الامن الدولي حسب القوانين والمواثيق الدولية المتفق عليها من جميع الدول المنتسبة لهيئة الامم المتحدة ومن ضمنها دولة الكويت وجمهورية العراق، وإذا ما اخذنا في الحالة العراقية التي ألغت قرار مجلس الامن بسبب تصويت اجرائي في البرلمان، فهذا السبب قد يقود العالم للفوضى، فأي دولة لا تعجبها قرارات مجلس الامن وهذا وارد جداً، توعز للبرلمان او المحكمة العليا ان تلغي هذا القرار، وقس على ذلك ان غالبية الدول ستنحى هذا المنحى وهنا ستحدث الفوضى وستكون قرارات مجلس الامن شكلية واستشارية فقط، وعلى سبيل المثال والقياس في عام 1925 اقرت عصبة الامم المتحدة قانون بضم ولاية الموصل للعراق وقد رفضت الحكومة التركية هذا القرار وكذلك البرلمان التركي الممثل بالمجلس الوطني الكبير في تلك الفترة، ومع ذلك لم تلتفت عصبة الامم لهذا الرفض وتم ضم الموصل للعراق.

ليست الاولى ان يقوم العراق برفض الاتفاقية بعد قبولها، ففي عام 1975م وقع العراق اتفاقية الجزائر مع إيران ثم عاد العراق في عام 1979م ومزق الاتفاقية وكانت نتيجة ذلك الحرب العراقية الإيرانية التي استمرت ثمان سنوات، كذلك عقدت حكومة العراق اتفاقية مع الاكراد في كردستان العراق لمنحهم الحكم الذاتي ومالبثت ان نكثت عن ذلك ودخلت حربين مع الاكراد، الحرب العراقية – الكردية الاولى 1961– 1970م والحرب العراقية الكردية الثانية 1974– 1975م.

رئيس المحكمة الاتحادية العليا في العراق سعادة القاضي جاسم محمد عبود، اسهب في الحديث عن التاريخ في حيثيات الحكم حتى كاد ان يصبح كتاب تاريخي، وفسر تلك الوقائع التاريخية حسب مزاجه ولم يراع الامانة القانونية ولا التاريخية مما افقد الحكم أثره القانوني بسبب الاخطاء الجسيمة التي تعددت في حيثيات الحكم، وكانت الاسقاطات التاريخية على الحكم غير صحيحة، وذلك ما سنوضحه في الادلة كالتالي:

1– في الصفحة رقم 10 من صك الحكم يعترف القاضي ان العراق لم يكن دولة الا في 3 تشرين الاول / أكتوبر 1932م يقول بالنص: ((اكتسبت العراق مقومات الدولة بعد أنضمامها إلى الجمعية العامة لعصبة الامم)) يعترف القاضي ان قبل تاريخ 1932م لم يكن هناك كيان او شيئ اسمه العراق، وهو اعتراف ان العراق حاله كحال الكويت وغيرها من الدول التي كانت تخضع لقوى كبرى ان كانت عثمانية او بريطانية او غيرها، حيث كانت العراق عبارة عن ولايتين بغداد والبصرة فقط، لإن ولاية الموصل لم تضم للعراق الا بقرار من عصبة الامم عام 1925م، واود الإشارة هنا إلى ان الكويت ككيان اقدم من العراق فالكويت ذكرت بمذكرات الراحلة السوري مرتضى علوان عام 1709م وقد اشرنا لذلك

سابقاً، والقاضي في صك الحكم في الصفحة 10 اشار قائلاً بالنص:((مما دفع الحكومة البريطانية في 23 كانون الثاني / يناير 1899م إلى توقيع اتفاقية مع الكويت)).

التفنيد:يعترف القاضي ان الكويت سبق العراق ككيان بـــ 67 عام حسب حكم القاضي العراقي جاسم العبود، لذا ليس من المنطق ان يتبع الجزء الموحد الجزء المقسم كولاية بغداد او ولاية البصرة.

2- في نفس الصفحة 10 يقول القاضي جاسم عبود بالنص: ((تشير المصادر التاريخية إلى ان علاقة الدولة العثمانية بالكويت تعود لعام 1546م عندما خضعت البصرة في تلك السنة للاحتلال العثماني، وان الحكومة العثمانية لم تفكر بشكل جدي في بسط نفوذها على شرقي الجزيرة العربية حتى سنة 1869م)).

التفنيد: يقر القاضي ان البصرة محتلة من العثمانيين بينما شرق الجزيرة لم يكن كذلك ومعروف ان الكويت تقع في شرق الجزيرة العربية وتحديداً الشمال الشرقي، فإذا كانت الكويت تابعة للبصرة فمن البديهي ان تخضع هي الاخرى للاحتلال فهي جزء من الاصل.

3- عاد رئيس المحكمة من جديد ليؤكد ماهو مؤكد في الصفحة 10 يقول القاضي بالنص: ((بعد تولي مدحت باشا ولاية بغداد في سنة 1869م اصدر فرماناً سلطانياً في سنة 1871م تم بموجبه إعلان الكويت سنجقاً تابعاً لمتصرفية الاحساء، وفي السنة ذاتها اي سنة 1871م رفعت الحكومة العثمانية مدينة البصرة من متصرفية إلى ولاية مستقلة عن بغداد وأصبحت تضم الكويت والإحساء))

التفنيد: يقر القاضي ان الكويت لم تكن تابعة للبصرة وكانت تابعة لمتصرفية الأحساء، ويضيف القاضي ان البصرة في تلك الفترة كانت متصرفية، السؤال لماذا ضمت الكويت لمتصرفية الاحساء ولم تضم لمتصرفية البصرة قبل ان تصبح ولاية ؟!، وهذا دليل قطعي إلى ان العملية هي تنظيم إداري بحت وليست تبعية كما حاول القاضي التلميح والاقرار به، والا لكانت الإحساء تابعة ايضاً للبصرة وحق للعراق المطالبة بها كونها كانت فترة من الفترات تابعة للبصرة كما سرد القاضي وينطبق على الإحساء ما ينطبق على الكويت.

4- في نفس الصفحة 10 يقول رئيس المحكمة جاسم عبود نصاً:((في سنة 1898م حصلت ظروف ارغمت الحكومة البريطانية على إتخاذ اجراءات استبعاد النفوذ الاجنبي عن الكويت، وذلك بعد قيام روسيا بمحاولة إقامة مشروع للفحم بالكويت والسعي للحصول على حق أمتياز من الباب العالي لمد خط حديدي بين البحر المتوسط والخليج ينتهي بالكويت))

التفنيد: هذا دليل اخر على ان الكويت لم تتبع البصرة، إذا كانت الكويت تابعة للبصرة فكان الاولى من روسيا مخاطبة والي البصرة بدل الذهاب ابعد من ذلك للباب العالي في اسطنبول، لذا كانت الكويت والبصرة وبغداد والاحساء والحجاز يتم التخاطب مباشرة بينهم والباب العالي تأكيد لأستقلالية الولاية او الإمارة في القرار وانها افرع تتبع الاصل في عاصمة الخلافة الاسلامية.

5- يقول رئيس المحكمة في الصفحة رقم 11 من صك الحكم: ((بعد فشل العثمانيون في السيطرة على الكويت أقاموا في عام 1902م قواعد عسكرية لهم في صفوان وام قصر وجزيرة بوبيان وكان هدفهم السيطرة على خور عبدالله وعلى اثر ذلك قدم الشيخ مبارك احتجاج إلى الدولة العثمانية)).

التفنيد: من خلال هذا السرد يتبين لنا ان خور عبدالله لم يكن تحت السيطر العثمانية لذا اقدمت السلطة العثمانية على إقامة قواعد عسكرية في مناطق محاذية لخور عبدالله حتى يتم السيطرة عليه، ويؤكد القاضي عبود حق الكويت في خور عبدالله وصفوان وام قصر وبوبيان بالقول ان الشيخ مبارك قدم احتجاج على هذا الفعل للسلطات العثمانية، والاعتراض الذي ابداه الشيخ مبارك دليل انه يملك الحق والتصرف في الاماكن التي سيطر عليها العثمانيون.

6- يقر رئيس المحكمة في الصفحة 11 قائلاً: ((في عام 1913م بين بريطانيا والدولة العثمانية تم الاعتراف فيها بالكويت ولاية عثمانية ذات سيادة داخلية وتضمنت الاتفاقية المذكورة انفاً اول ترسيم للحدود بين العراق والكويت إلا ان هذه الاتفاقية لم توضع موضع التنفيذ لقيام الحرب العالمية الاولى، وأصبحت الكويت في عام 1914م خاضعة للسيطرة البريطانية وقاعدة عسكرية في حرب احتلال بريطانيا للعراق واستمرت الكويت قائمقامية تابعة للبصرة حتى سنة 1914م، وقد ظل وضع الكويت غير مستقر إلى ان عقدت معاهدة لوزان بين بريطانيا وتركيا الحديثة عام 1923م)).

التفنيد: يعترف رئيس المحكمة جاسم عبود ان الكويت اصبحت ولاية بموجب اتفاقية 1913م ثم يعود ليقول وضلت الكويت تابعة للبصرة، حسب التنظيم الإداري العثماني الولاية لا تتبع الولاية وانما تتبع الباب العالي مباشرة، المتصرفية والسنجق هما اللذان يتبعان الولاية وقد اقر رئيس المحكمة بذلك في الصفحة رقم 10 عندما قال: ان الكويت كان سنجقاً تابعاً لمتصرفية الاحساء وعندما رفعت الحكومة العثمانية البصرة من متصرفية إلى ولاية أصبحت الكويت والإحساء يتبعان البصرة، لذا القاضي عبود يغالط نفسه بنفسه.

يقول رئيس المحكمة في نفس الصفحة ان الكويت اصبحت قاعدة عسكرية في حرب احتلال بريطانيا للعراق، والكويت في تلك الفترة كما ذكر القاضي عبود لم تكن دولة بل كانت ولاية عثمانية تخضع للحماية البريطانية فالمسؤول في هذه الحالة الدولة العثمانية وليست الكويت، هذا إذا افترضنا جدلاً صحة ماذكر، وفي عام 1914م لم يكن هناك كيان اوشيئ اسمه العراق فالعراق كيان حديث تأسس عام 1921م والفترة التي تحدث عنها القاضي 1914م كان هناك ولايتين هما البصرة وبغداد ولم ترسم الحدود الدولية لأن اتفاقية 1913م الحدودية لم يصادق عليها بسبب اندلاع الحرب العالمية الاولى، فكيف علم القاضي ان الكويت اصبحت قاعدة لأحتلال العراق ولم يكن هناك حدود ولم يكن هناك عراق أصلاً ؟!، كما ان القوات البريطانية ليست بحاجة للدخول عبر الكويت إذ انها متواجدة في اقليم عربستان، وقد ذكرت بعض المصادر التاريخية ان القوات البريطانية نزلت في شط العرب عبر مياه الخليج العربي، كما ان المصادر اشارت ان الحكومة البريطانية اوعزت بنقل القوات العسكرية من البحرين إلى شط العرب، وذكر احد الضباط العراقيين في الجيش الملكي العراقي مايلي:((لم يجعل الكولونيل البريطاني نيكسون خطته مقتصرة على الاستيلاء على العمارة(مدينة عراقية تبعد عن البصرة 180 كيلو متر، وعن بغداد 320 كيلومتر) بل نظم خطة لعملية في عربستان كمقدمة للزحف على العمارة وأراد ايضاً احتلال الناصرية لتوطيد الموقع الجديد))[36] كما ذكرنا ان القوات البريطانية انطلقت من اقليم عربستان حسب مصادرة تاريخية عراقية وبمساعدة من الجنرال رضا بهلوي الذي تم مكافـــأته بحكم إيران وخلع احمد شاه قاجار اخر ملوك السلالة القاجارية عام 1925م.

هل يعلم رئيس المحكمة سعادة جاسم عبود ان بريطانيا مثلت العراق في مفاوضات مسألة ضم ولاية الموصل في عصبة الامم المتحدة وانه لولا بريطانيا لما ضمت الموصل للعراق عام 1925م ولظلت العراق في مساحتها بحجم الاردن، وان بريطانيا انتزعت الموصل من تركيا رغم وجودها في القسم الفرنسي في الشام حسب معاهدة سايكس بيكو ومعاهدة سيفر ومعاهدة لوزان، ومن المعروف ان ولاية الموصل تحتوي على اغلب الثروة النفطية في العراق في كركوك واربيل ودهوك ونينوى والسليمانية وتل عفر، وانه لولا بريطانيا لكان العراق خارج نطاق الدول النفطية ومنظمة اوبك.

7- يقول رئيس المحكمة القاضي عبود في الصفحة 11 من صك الحكم:((طلبت بريطانيا من العراق تحديد حدوده مع الكويت فوافق العراق في رسالة بعثها رئيس وزرائه نوري السعيد في 21 تموز / يوليو 1932م لكن العراق تراجع عن تلك الموافقة عند اعلان الملك غازي عام 1933م رفضه ترسيم الحدود وطالب بضم الكويت إلى العراق في منتصف عام 1938م)).

التفنيد:المسألة ليست موافقة وتراجع عنها العراق كما يدعي رئيس المحكمة، بل جرى تحديد الحدود بالفعل وفقاً لأتفاقية 1913م التي تعطلت بسبب اندلاع الحرب العالمية الاولى كما ذكر القاضي رئيس المحكمة جاسم عبود في حيثيات الحكم، وجرى تبادل الوثائق بين رئيس الوزراء العراقي نوري السعيد وشيخ الكويت احمد الجابر والمندوب السامي البريطاني، وفيما يلي نص ما ورد في رسالة رئيس الوزراء العراقي تموز / يوليو 1932م F0371\16922 نوري السعيد وفقاً لنص الوثيقة البريطانية:

((من تقاطع وادي العوجة مع الباطن، ومن هناك بأتجاه الشمال بامتداد الباطن إلى نقطة تقع جنوب صفوان ومن ثم شرقاً ماراً من جنوب ابار صفوان وجبل سنام وام قصر، تاركة هذه الاماكن إلى العراق، ومن ثم نقطة التقاذ خور الزبير بخور عبدالله، وتعود جزر وربة وبوبيان ومسكان وفيلكة وعوهة وكبر وام المرادم للكويت))[37].

الامر الاخر يقول رئيس المحكمة في حيثيات الحكم ان الملك غازي رفض ترسيم الحدود عام 1933م، وفي عام 1938م طالب الملك غازي بضم الكويت للعراق، السؤال هنا لماذا الملك غازي لم يطالب في الكويت في نفس العام الذي رفض به ترسيم الحدود مع الكويت 1933م ؟!، والإجابة كالتالي: في عام 1938م اكتشف اكبر حقل نفطي في العالم في شمال الكويت حقل برقان، الامر الذي جعل الملك غازي يقدم على فكرة ضم الكويت، خاصة ان اتفاقية انقرة 1926م بين بريطانيا وتركيا حول ولاية الموصل سلبت العراق 10 % من عوائد نفط الموصل، فأراد الملك غازي ان يواجه هذا العجز والمعضلة بالاستيلاء على الكويت للسيطرة على حقل برقان.

8- يستمر رئيس المحكمة بسرد وقائع تاريخية مغالطة للواقع حين يقول في ص11 ((وقد لاقت دعوة الملك غازي لضم الكويت تأييداً من المجلس التشريعي الكويتي عندما قرر في احد اجتماعاته في سنة 1938م تقليص السيطرة البريطانية وطالب بالوحدة مع العراق الا ان الشيخ احمد الجابر الصباح رفض ذلك وامر بحل المجلس التشريعي مما ادى إلى حدوث احتجاجات في الكويت واعمال عنف في يوليو 1939م.

التفنيد: حل المجلس التشريعي عام 1938م كان بسبب المادة الثالثة من الدستور والتي تقول: " مجلس الامة التشريعي مرجع لجميع المعاهدات والامتيازات الداخلية والخارجية، وكل امر يستجد من هذا القبيل لا يعتبر شرعياً إلا بموافقة المجلس وإشرافه عليه ". لذا رأت بريطانيا ان ذلك يتعارض مع اتفاقية الحماية الموقعة بين الكويت وبريطانيا عام 1899م التي اعطت بريطانيا الكثير من الصلاحيات، وتعطلت جميع الاتفاقيات خاصة النفطية وخلال هذه الفترة تم اكتشاف اكبر حقل بالعالم وهو حقل برقان ولم تستطع بريطانيا ان تستحوذ عليه بسبب معارضة المجلس التشريعي الذي يرفض اي عقد او معاهدة جديدة الا بعد موافقته، فرأت بريطانيا ان وجود المجلس التشريعي يعرقل مصالحها في الكويت، وحصل الصدام بين بريطانيا والمجلس ورأى الشيخ احمد الجابر ان من مصلحة الكويت ان لايكون هناك صدام خاصة مع بدء اندلاع الحرب العالمية الثانية عام 1939م فامر بحل المجلس التشريعي مراعاة للظروف الدولية، ولم تستطع الكويت ان تنشأ مجلس تشريعي الا بعد الغاء اتفاقية الحماية واعلان الاستقلال في يونيو 1961م وبعد ان زال السبب اقرت الكويت في عام 1962م انشاء المجلس التشريعي التأسيسي والذي لايزال حتى هذه اللحظة، ويبدو ان القاضي العراقي ترك الجانب القانوني المتمثل في عملية التصويت الذي يدعي ان المعاهدة ابطلت بسببه، وبدأ يسرد وقائع تاريخية مختلفة تماماً وليس لها علاقة بأتفاقية خور عبدالله، مما افقد الحكم قانونيته بسبب كثرة الاخطاء التاريخية، فمن يضمن القاضي الذي يرسم التاريخ حسب اهوائه يستطيع ان يرسم القوانين ايضاً حسب الاهواء.

9- في اخر سطر من ص11 ذكر القاضي:((ان العراق ربط تجهيزه الكويت بالماء العذب بتأجير الكويت جزيرة وربة ولم يتوصل إلى اتفاق)).

التفنيد: يعلم القاضي جاسم محمد عبود ان اقذر انواع المساومات من يساوم على حياتك، وابشع انواع الاستغلال هو من يستغل في عنصر لايمكن الاستغناء عنه كالمياه، والمياه العذبة التي حاول العراق ابتزاز الكويت كانت تنبع من نهرين جاريين هما دجلة والفرات ويلتقيان في القرنة في جنوب العراق وتصب المياه العذبة في مياه الخليج العربي المالحة وكانت تقدر بملايين الغالونات، وكان اهل الكويت يعانون من العطش وتجلب سفنهم المياه بمبالغ باهظة من شط العرب واحياناً كثير كانت تمنع عن اهل الكويت ولا تمر الا عبرالتهريب، هل يتخيل رئيس المحكمة جاسم عبود عندما يفضل شعب ان يموت اويعاني من العطش على الا يؤجر قطعة ارض من ترابه مقابل هذه المياه العذبة المهدرة التي هو بحاجة ماسة لها.

10- في ص12 ذكر رئيس المحكمة التالي:((بعد قيام انقلاب 8 شباط/فبراير 1963م في العراق والاطاحة في عبدالكريم قاسم تغير الموقف العراقي الرسمي اتجاه الكويت إذ اعلن العراق في بيان مشترك مع وفد كويتي زار بغداد في 3 تشرين الاول / أكتوبر 1963م عن اعترافه باستقلال الكويت وسيادتها بحدوده المفصلة في الرسائل المتبادلة في سنة 1932م بين رئيس الوزراء العراقي وشيخ الكويت)) ثم يكمل رئيس المحكمة القاضي جاسم عبود في ص13:((في عام 1973م عادت الامور للتصعيد بين العراق والكويت، عند احتلال العراق لمخفر الصامتة الحدودية، وهي منطقة غنية بالنفط، وقامت الكويت بإعلان حالة الطوارئ، وابلغ العراق جامعة الدول العربية انه سحب اعترافه بأتفاق سنة 1963م)).

التفنيد: الا يعلم القاضي جاسم محمد عبود رئيس المحكمة الاتحادية العليا في بغداد ان القانون الدولي أقر مجموعة من المبادئ الاساسية التي تحكم تعيين الحدود الدولية، وقد وضعت تلك المبادئ وعملت بها العديد من لجان التحكيم، الدولية لأرتباطها الوثيق بقضية السلام والأمن الدوليين، إذ ان منازعات الحدود تعتبر من اخطر المنازعات الدولية، فقد أدت إلى قيام العديد من الصراعات المسلحة بين الكثير من الدول المتجاورة عبر التاريخ، ومن هنا تأتي اهميتها وخطورتها، والمبادئ الرئيسية هي:

مبدأ استقرار الحدود (Boundary Stability)

تنص المادة (11) من معاهدة فينا لخلافة الدول على انه لاتؤثر خلافة الدول في حد ذاتها على الحدود المقررة بمعاهدة او الالتزامات والحقوق المقررة بمعاهدة والمتعلقة بنظم الحدود.

وفي ضوء ذلك المبدأ يمكن القول ان الحدود الكويتية العراقية قد استقرت فعلاً منذ عام 1932م بعد الرسائل المتبادلة بين رئيس وزراء العراق وحاكم الكويت، إذ وافق رئيس الوزراء العراقي نوري السعيد بخطابه المؤرخ في 21 يوليو 1932م على خط الحدود المبين في الاتفاقية المبرمة في 29 يوليو 1913م بين تركيا وبريطانيا،كما وافق حاكم الكويت نهائياً على الخط نفسه في خطاب موجه إلى العراق بتاريخ 10 اغسطس 1932م، وقد استقر إقليم الكويت في حدوده تلك منذ ذلك التاريخ وكذلك بعد الاستقلال عام 1961م، واعترف العالم اجمع بالكويت كدولة مستقلة داخل حدودها التي استقرت منذ عام 1932م.

الا يعلم سعادة رئيس المحكمة الاتحادية العليا بمبدأ من مبادئ القانون الدولي يسمى "مبدأ السلوك اللاحق" ويقصد بهذا المبدأ كل ما يصدر من اعمال او مواقف من أطراف نزاع الحدود بعد صدور اتفاق او معاهدة تعين خط الحدود، ويتمثل ذلك السلوك اللاحق في صدور تشريعات او خرائط او بيانات منسوبة للدولة أو ممثليها.

لقد تعامل العراق منذ ان كان ولايات تحت السيطرة العثمانية مع الكويت ككيان مستقل، ثم تأكد ذلك في الاتفاق الذي تم مع امير الكويت في 1932 م خلال العهد الملكي ثم تعزز ذلك الاعتراف عام 1963م في العهد الجمهوري، وقد رافق ذلك مجموعة كبيرة من الوثائق والرسائل التي تؤكد ذلك الاعتراف، وليس ابلغ من التمثيل الدبلوماسي شيئاً.

ألم يسمع رئيس محكمة الاتحادية عن مبدأ "اغلاق الحجة" وهو من القواعد الاساسية في القانون الدولي التي يستند إليها في نزاعات الحدود، ومن أمثلة تطبيق مبدأ إغلاق الحجة الحكم الذي أصدرته محكمة العدل الدولية عام 1960م بين هندوراس ونيكارجوا، إذ قضت المحكمة بإن الاخيرة قد اعترفت ببياناتها الصريحة وبسلوكها بصحة قرار التحكيم فليس لها الرجوع عن هذا الاعتراف او الطعن في صحة القرار وهذا ينطبق ايضاً على قرارات مجلس الامن التي تكتسب نفس الصفة فالمادة 25 من ميثاق الامم المتحدة تنص على " يتعهد اعضاء الأمم المتحدة بقبول قرارات مجلس الأمن وتنفيذها وفق هذا الميثاق".

11– في ص13 يعود رئيس المحكمة للحديث عن الدستور العراقي وألية التصويت وان اتفاقية تنظيم الملاحة البحرية في خور عبدالله ألغيت من قبل المحكمة بسبب خطأ اجرائي في ألية التصويت وقع في جسلة مجلس النواب رقم (14) في 22

/ 8 / 2013م اي بعد عشر سنوات من تصديق مجلس النواب ورئيس مجلس الوزراء ورئيس الجمهورية على الاتفاقية، ولنفترض جدلاً ان العراق جاء بعد ثلاثين عام واكتشف ان هناك خلل اخر في عملية تصويت مجلس النواب ستقوم المحكمة الاتحادية ايضاً بنفس الاجراء من ألغاء الاتفاقية، اعتقد ان هناك مواعيد محددة للطعن بعده لا يحق لكائن من كان ان يطعن فمضي السنوات الطويلة يترتب عليه اثار قانونية جديدة لكافة الأطراف.

إذا كان السبب الحقيقي لإلغاء الاتفاقية كما ذكرت المحكمة بسبب ألية التصويت، إذن لماذا هذا السرد التاريخي لوقائع تاريخية ليس لها علاقة بالحكم، ماذا كان يرمي القاضي عندما ذكر ان الكويت اصبحت قاعدة لإحتلال العراق؟!. لقد كان واضحاً ان القاضي متبني وجهة نظر واحدة فقط وليس حيادياً، وهذه الفقرة فقط تلغي الأثر القانوني للحكم بسبب ان القاضي كانت تحكمه اهواء شخصية.

الخاتمة

حاولت قدر الأمكان ان اكون حيادياً في كتابة البحث حتى لايفقد مشروعيته وأهميته فيصبح خواطر، كان التفنيد حسب معايير تاريخية بالأدلة والوثائق، ولا يخفى على احد ان العلاقة بين البلدين الشقيقين الكويت والعراق ليست على ما يرام وللأسف ستظل كذلك لسنوات بسبب عدم الاستقرار السياسي والاضطربات التي لا تنتهي في العراق، وللأسف ان تلك المشاكل يحاول النظام اياً كان في العراق تصديرها للدول المجاورة حتى يحافظ على أستمراريته، تاريخياً العراق غير مستقر منذ انقلاب بكر صدقي 1936م، وانقلاب رشيد عالي الكيلاني 1941م وانقلاب قصر الرحاب 14 تموز/ يوليو 1958م الذي قتل به جميع افراد الاسرة الحاكمة، وانقلاب 1963م ضد عبدالكريم قاسم، وانقلاب 1968م ضد عبدالرحمن عارف، وانقلاب 1979م ضد احمد حسن البكر. جميع تلك الانقلابات كانت تأتي بنظام جديد معادي للنظام السابق فيقوم بألغاء جميع الاتفاقيات والمعاهدات التي أبرمت من قبل، وهذا مخالف للقانون الدولي،العراق عقد اتفاقية الحدود مع الكويت في عهد الرئيس عبدالسلام عارف في 3 تشرين الاول / اكتوبر 1963م فقام عام 1973م في عهد الرئيس احمد حسن البكر بإلغائها بدون سبب، العراق وقع اتفاقية الجزائر مع إيران عام 1975م فقام ومزقها عام 1979م واعلن الحرب على إيران، العراق وقع اتفاقية الحكم الذاتي مع اقليم كردستان العراق فتم الغائها وشن حربين على الكرد، العراق منح امير دولة الكويت وسام الرافدين ووقع اتفاقية عدم اعتداء مع الكويت عام 1989م الا انه بعد عام من ذلك قام بغزو الكويت، الحقيقة الثابتة ان جميع الانظمة التي تتالت على العراق لاتحترم الاتفاقيات او المعاهدات وهذا سبب معاناة الشعب العراقي ومآسيه التي لا تنتهي.

في هذا البحث وضحت الامور كما ينبغي مدعمة بالوثائق والمراجع المعتمدة وقد استخدمت المنهج التاريخي والتحليلي والنقدي قصدت من ذلك ان يكون للباحث بصمة في البحث ورأي وليس سرد تاريخي فقط، اسأل الله التوفيق والقبول وان يحوز البحث على الرضى وتعم الفائدة وهي الغرض المنشود.

Abstract

Kuwaiti-Iraqi relations (A historical study of the nature of the relationship and the fabricated border crises 1937-2023 AD)

By Nawaf Falaf Al-Humaidi Al-Obaisan

This research deals with Kuwaiti-Iraqi relations in a historical study of the most prominent crises that occurred between the two countries, and the causes of those artificial crises. We will also answer in researching the reasons for Iraq's non-compliance with the treaties and agreements that it signs, trying to find out those reasons and analyze them in a scientific analysis documented by a number of approved references and documents.

المصادر والمراجع:

اولاً: المصادر

أ– الوثائق البريطانية

وثائق غير منشورة:

وثائق من ملفات الدولة العثمانية بوزارة الخارجية البريطانية

F.O:

F.O 78/5113

F.O 78/18952

F.O 78/5252

F.O 78/5114

F.O 78/5174

ب– وثائق سلسلة المراسلات الخارجية (371) لوزارة الخارجيةالبريطانية:

F.O 371/2132

F.O 371/1242

F.O 371/149

F.O 371/154

F.O 371/355

F.O 371/559

F.O 371/1232

F.O 371/1795

F.O 371/1789

F.O 371/3420

F.O 371/3220

F.O 371/3420

F.O 371/ 5270

F.O 371/3393

F.O 371/8952

F.O 371/13038

F.O 371/14521

F.O 371/16010
F.O 371/16922

ثانياً: المراجع العربية:

1- إبراهيم عبده، دولة الكويت الحديثة، مؤسسة سجل العرب،القاهرة، 1962،
2- أحمد الشرباصي، ايام في الكويت، دار الكتاب العربي،القاهرة، 1953م.
3- أحمد محمد السعيدان، الموسوعة الكيتية المختصرة، دار القبس، الكويت، 1981م.
4- أحمد مصطفى ابو حاكمة، تاريخ الكويت الحديث (1750-1965م)، ذات السلاسل الكويت، 1984م.
5- أمين سعيد، الخليج العربي في تاريخه السياسي ونهضته الحديثة، دار الكتاب العربي، بيروت، (د.ت).
6- بطرس بطرس غالي، جامعة الدول العربية وتسوية المنازعات المحلية، معهد البحوث والدراسات العربية، القاهرة، 1972م.
7- توفيق السويدي، نصف قرن من تاريخ العراق والقضية العربية، دار الكتاب العربي، بيروت، 1969م.
8- ج.ج. لوريمر، دليل الخليج، القسم التاريخي، إعداد قسم الترجمة: بمكتب صاحب السمو أمير دولة قطر، مؤسسة دار العلوم، للطباعة والنشر، الدوحة، .1968
9-جمال زكريا قاسم، الخليج العربي(دراسة لتاريخه المعاصر) 1945- 1971م، معهد البحوث والدراسات العربية، القاهرة، 1974م؟
10- جمال زكريا قاسم، الخليج العربي 1914-1945م، جامعة عين شمس، القاهرة، 1973م.
11- جمال زكريا قاسم، تاريخ الخليج العربي الحديث والمعاصر – تطور النفوذ البريطاني في إمارات الخليج العربي والمنافسات الاقليمية والدولية، (1840- 1914م)، دار الفكر العربي، القاهرة، 1966م.
12- جمال زكريا قاسم، تاريخ الخليج العربي الحديث والمعاصر(الأوضاع الداخلية في إمارات الخليج العربية وعلاقات الجوار فترة ما بين الحربين 1914- 1945م)، دار الفكر العربي، القاهرة، 1980م.
13- خالد السرجاني، جذور الأزمة بين الكويت والعراق، مجلة السياسة الدولية، القاهرة، العدد102، اكتوبر 1990م.
14- سعاد محمد الصباح، صقر الخليج عبدالله مبارك الصباح، دار سعاد الصباح للنشروالتوزيع، بيروت، 1989م.
15- عادل السعدون، الكويت في الخرائط القديمة، مركز البحوث والدراسات الكويتية، الكويت، 2010م.
16- عبدالرزاق الحسني، تاريخ العراق الحديث، بغداد، (د.ت).
17- عبدالعزيز سليمان نوار، تاريخ العرب الحديث،دار الكتاب العربي، القاهرة، 1968م.
18- عبدالله الأشعل، قضية الحدود في الخليج العربي،مركز الدراسات السياسية والأستراتيجية بالأهرام، القاهرة، 1978م.
19- عبدالله يوسف الغنيم، بحوث مختارة في تاريخ الكويت، مركز البحوث والدراسات الكويتية،الكويت، 2007م.
20- عبد المجيد مصطفى وعثمان فيظ الله، دراسات عن الكويت والخليج العربي، مكتبة نهضة مصر، القاهرة، 1966م.
21- فتوح الخترش، التاريخ السياسي للكويت في عهد مبارك، دار ذات السلاسل، الكويت، 1990م.
22- فاضل رسول، العراق إيران أسباب وأبعاد النزاع، صدر عن المعهد النمساوي للسياسات الدولية.
23- قدري قلعجي، أضواء على تاريخ الكويت، بيروت، 1962م.
24- كمال مظهر أحمد، دراسات في تاريخ إيران الحديث والمعاصر، مكتبة اليقظة العربية، بغداد، 1985م.
25- مصطفى عبدالقادر النجار، التاريخ السياسي لعلاقات العراق الدولية في الخليج العربي، مركز دراسات الخليج العربي، بغداد، 1975م.
26- ميمونة خليفة الصباح، الكويت في ظل الحماية البريطانية، ذات السلاسل للنشر، الكويت، الطبعة الاولى، 1988م.
27- وسيم رفعت عبدالمجيد، العراق الانقلابي (الانقلابات الناجحة والفاشلة في العراق 1921-2003م)، دار الجواهري للنشر، بغداد، 2015م.
28- وليد حمدي الأعظمي،الكويت في الوثائق البريطانية 1752- 1960م، الطبعة الاولى، أبريل، 1991م.لندن.

الهوامش:

1- رحلة مرتضى بن علوان عبر الجزيرة العربية عام 1121هـ / 1709م، مجموعة برلين للمخطوطات العربية، اهلواردت رقم 6137، مخطوطة 102 أ، 115 ب، المكتبة الملكية الروسية في برلين.

2- فتوح الخترش، التاريخ السياسي للكويت في عهد مبارك، دار ذات السلاسل، الكويت، 1990م، ص.11

3- مركز البحوث والدراسات الكويتية، الكويت وجوداً وحدوداً(الحقائق الموضوعية والأدعاءات العراقية) الطبعة الثالثة، الكويت، ص.60

4- نفس المصدر، ص.66

5-German Archives, Turkei vol 165 pp. 135-136.

6- فاضل رسول، العراق إيران أسباب وابعاد النزاع، صدر عن المعهد النمساوي للسياسات الدولية، ص17.

7- عبد الرزاق الحسني، تاريخ العراق السياسي الحديث، دار الرافدين لنشر، الجزء الاول، الطبعة السابعة، 2008، ص101-102.

8- جمال زكريا قاسم، تاريخ الخليج العربي الحديث والمعاصر للأوضاع الداخلية في إمارات الخليج العربية وعلاقات الجوار، المجلد الثالث، دار الفكر العربي، القاهرة، 1973م، ص.145

9- ميمونة خليفة الصباح، الكويت في ظل الحماية البريطانية، ذات السلاسل، الكويت، الطبعة الاولى، 1988م، ص.182

10- أحمد محمد السعيدان، الموسوعة الكويتية المختصرة، دار القبة، الكويت، الطبعة الثانية، 1981م، ص.218

11- كمال مظهر احمد، دراسات في تاريخ إيران الحديث والمعاصر، مكتبة اليقظة العربية، بغداد، 1985، ص.196

12- مصطفى عبد القادر النجار، التاريخ السياسي لعلاقات العراق الدولية بالخليج العربي، مركز دراسات الخليج العربي، بغداد، 1975، ص.251

13- أمين سعيد، الخليج العربي في تاريخه السياسي ونهضته الحديثه، دار الكتاب العربي، بيروت، د.ت،ص.417

14- سيد نوفل، الأوضاع السياسية لإمارات الخليج العربي وجنوب الجزيرة، معهد البحوث والدراسات العربية، نهضة مصر، القاهرة، 1960، ص.226

15- Edward Heath, Kuwait Future Relation with united Kingdom.B.D.C. (16) copy No 32 . 6 th April, 1961 p.102-105.

16- عبد المجيد مصطفى وعثمان فيظ الله، دراسات عن الكويت والخليج العربي، مكتبة نهضة مصر، القاهرة، 1966، ص396.

17- قدري قلعجي، أضواء على تاريخ الكويت، بيروت، 1962، ص.83

18- قدري قلعجي، نفس المصدر، ص.201

19- إبراهيم عبده، دولة الكويت الحديثة، مؤسسة سجل العرب، القاهرة، 1962، ص199-.200

20- جريدة الكويت اليوم، الكويت، العدد، 332، 20 يونيو 1961م.

21- سعاد محمد الصباح، صقر الخليج عبدالله مبارك الصباح، دار سعاد الصباح للنشر والتوزيع، بيروت، 1989، ص.216

22- عبدالله الأشعل، قضية الحدود في الخليج العربي، مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية في الاهرام، القاهرة، 1978، ص.26

23- خالد السرجاني، جذور الأزمة بين الكويت والعراق، مجلة السياسة الدولية، القاهرة، العدد 102، اكتوبر، 1990، ص.15

24- جريدة الرأي العام، الكويت، 30 يونيو 1961م

25- توفيق السويدي، مذكراتي- نصف قرن من تاريخ العراق والقضية العربية، دار الكتاب العربي، بيروت 1969، ص584.

26- سلوى لبيب، جامعة الدول العربية 1945-1963م، جامعة القاهرة، كلية التجارة، رسالة دكتوراة غير منشورة، القاهرة، 1971، ص.201

27- جريدة الأهرام، القاهرة، 4 يوليو .1967

28- بطرس غالي، الجامعة العربية وتسوية المنازعات المحلية، منشورات المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم، القاهرة، 1977، ص83-.84

29- جمال زكريا، الخليج العربي دراسة لتاريخه الحديث والمعاصر 1945-1971، ص.75

30 وسيم رفعت عبدالمجيد، العراق الأنقلابي (الانقلابات الناجحة والفاشلة في العراق 1921-2003)، دار الجواهري للنشر، بغداد، 2015، ص.208

31- وسيم رفعت عبدالمجيد، نفس المصدر، ص.227

23 , 2132 /FO 371 -انظر وليد حمدي الأعظمي، الكويت في الوثائق البريطانية 1752-1960، الطبعة الاولى، أبريل، 1991، لندن،ص60.

33- وليد حمدي الاعظمي، الكويت في الثائق البريطانية 1752- 1960م، الطبعة الاولى، أبريل، 1991، لندن ص.60

34- وليد حمدي الأعظمي، نفس المصدر، ص.63

35- وليد حمدي الاعظمي، نفس المصدر، ص.89

36- محمد عبد القادر حاتم (سلاح الخدمة بالجيش الملكي)،ملخص الحملة الحربية بالعراق 1914- 1918م، دار عزت خطاب للنشر بمصر، 1951م، ص.22

37- وليد حمدي الاعظمي، مصدر سبق ذكره، ص132.